

## الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة؛ ونشرة المعلومات المعممة حول مناقشة المجلس التنفيذي ذات الصلة؛ وبيان المجلس التنفيذي بشأن الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع بلدانه الأعضاء عادة ما تتم على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة مع الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، صدرت الوثائق التالية التي تضمها هذه المجموعة الوثائقية:

- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ الذي أعده فريق خبراء الصندوق عقب مناقشاتهم المنتهية في ١٤ مايو ٢٠٠٨ مع المسؤولين الليبيين بشأن التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد تم استكمال تقرير الخبراء في ٣ يوليو ٢٠٠٨، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات. وتعتبر الآراء الواردة في التقرير عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء حكومة الجماهيرية أو المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.
  - نشرة معلومات معممة تلخص آراء المديرين التنفيذيين كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٨ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة.
  - بيان المدير التنفيذي الممثل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
- وسوف تصدر الوثيقة المشار إليها أدناه بشكل منفصل.

### الملحق الإحصائي

ويجوز أن تُحذف المعلومات المؤثرة على السوق طبقا للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: [publications@imf.org](mailto:publications@imf.org) • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولارا أمريكيا للنسخة

صندوق النقد الدولي

العاصمة واشنطن

## صندوق النقد الدولي

### الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

#### تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨

#### THE SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA Staff Report for the 2008 Article IV Consultation

أعدّه ممثلو الصندوق في مشاورات عام ٢٠٠٨ مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

بموافقة عمر طهاري وعدنان مزارعي

٣ يوليو ٢٠٠٨

- قام فريق من خبراء الصندوق بزيارة طرابلس في الفترة من ٣٠ إبريل إلى ١٤ مايو ٢٠٠٨ لإجراء مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨. وقد ضم الفريق السادة خالد صقر (رئيسا) وإبراهيم الغليقة وجمعة دريدي ومعتز السعيد وعبدالله المنصور (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) والسيد أحمد زوروميه (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية).
- وقد اجتمعت البعثة مع معالي الدكتور عبد الحفيظ الزليطني أمين مجلس التخطيط العام، ومعالي محمد الحويج أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية، ومعالي الدكتور علي العيساوي أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، ومعالي فرحات بن إقدارة محافظ مصرف ليبيا المركزي، وعدد من كبار المسؤولين الآخرين وممثلي القطاع الخاص.
- ويتوافر تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٧ وملخص مناقشات المجلس التنفيذي بشأنه في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:  
<http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0746.htm>
- وقد قبلت ليبيا الالتزامات الواردة في المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، وهي تطبق نظام صرف متحررا من القيود على أداء المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية.
- الدينار الليبي مربوط بحقوق السحب الخاصة عند سعر ١,٩٣ دينار ليبي لكل وحدة حقوق سحب خاصة.

## المحتويات

الصفحة	
٣	ملخص واف
٤	أولا - الخلفية وآخر التطورات
٤	ألف- مقدمة
٥	باء- التطورات الاقتصادية الأخيرة
١٠	ثانيا- مناقشات السياسات
١١	ألف- الآفاق المستقبلية والمخاطر
١٢	باء- سياسة المالية العامة
١٣	جيم- السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي
١٦	دال- قضايا القطاع الخارجي
١٦	هاء- الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى
١٨	ثالثا- تقييم خبراء الصندوق
	الإطارات
٨	١- القطاع المالي في ليبيا
١٠	٢- الهيئة الليبية للاستثمار
١٤	٣- إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة
١٧	٤- تقييم سعر الصرف
	الأشكال البيانية
٦	١- التطورات الاقتصادية الكلية
١١	٢- الآفاق متوسطة الأجل
	الجدول
٢٢	١- مؤشرات اقتصادية ومالية أساسية، ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٢٤	٢- عمليات المالية العامة الموحدة، ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٢٦	٣- المسح النقدي، ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٢٨	٤- ميزان المدفوعات، ٢٠٠٤-٢٠١٣
٣٠	٥- سيناريو توضيحي متوسط الأجل، ٢٠٠٤-٢٠١٣
٣١	٦- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٢-٢٠٠٧
	المرفق
٣٢	مسودة نشرة المعلومات المعممة

## ملخص واف

أجريت المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا على خلفية ارتفاع الإيرادات النفطية وخطط إنفاق كبيرة. وقد ركزت المناقشات على احتواء الإنفاق العام من أجل تقليص ضغوط التضخم، وتقوية إطار السياسة النقدية، والمضي قدما في إصلاحات القطاع المالي.

### التطورات الاقتصادية والآفاق المستقبلية الاقتصادية

تميز الأداء الاقتصادي الكلي لليبيا بالقوة، فنمو إجمالي الناتج المحلي يتحقق على قاعدة عريضة، ويشهد زيادة مطردة. غير أن التضخم شهد زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٧ وتسارعت وتيرته في عام ٢٠٠٨. وقد تحققت فوائض كبيرة في مركز المالية العامة ومركز الحساب الجاري الخارجي، كما يشهد صافي الأصول الأجنبية تراكما سريعا. وتعتبر الآفاق متوسطة الأجل مواتية، إذ تستند إلى توقع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق على البنية التحتية. وقد أطلق برنامج توزيع الثروة في مارس ٢٠٠٨ من أجل توزيع جزء من الثروة النفطية على السكان وتقليص حجم الإدارة العامة. وتم إنشاء الهيئة الليبية للاستثمار في مارس ٢٠٠٧ وتم تعزيز إطارها التشغيلي بما يتوافق بوجه عام مع توصيات خبراء صندوق النقد الدولي.

### آراء السلطات

- تعتبر المصروفات العامة الكبيرة ضرورية من أجل تحديث البنية التحتية وتوزيع ثروة النفط على السكان.
- جاء التسارع في وتيرة التضخم مدفوعا في معظمه بارتفاع أسعار الواردات. ويجري ترشيد الإنفاق الرأسمالي من أجل تقليص المكون المحلي للتضخم.
- سيستمر تنفيذ إصلاحات القطاع المالي وغيره من الإصلاحات الهيكلية من أجل تشجيع تنمية القطاع الخاص وتوظيف العمالة.

## توصيات خبراء الصندوق

- ينبغي زيادة ترشيد الإنفاق العام في حالة عدم إنخفاض التضخم. وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق من شأنه أن يحافظ على نوعيته، كما أن وضع ترتيب ملائم لمراحل الإنفاق من شأنه أن يحد من الاختناقات وحالات النقص.
- من الضروري تقليص نطاق برنامج توزيع الثروة من أجل الحد من نمو النفقات والحفاظ على العدالة بين الأجيال. وينبغي النظر بصورة متأنية في إعادة هيكلة الإدارة العامة مع التشاور الوثيق في هذا الشأن مع البنك الدولي.
- كان لربط الدينار بحقوق السحب الخاصة مردوده الإيجابي على الاقتصاد الليبي. ومن المفيد التحرك في نهاية الأمر صوب مزيد من مرونة سعر الصرف، ولكن من الضروري مراعاة التدرج في ذلك وأن يسبقه التحول إلى إدارة نقدية قائمة على قواعد السوق.
- ينبغي مواصلة الجهود الجديرة بالثناء الرامية إلى إصلاح القطاع المالي وتعزيز إطار السياسة النقدية.
- يحث الخبراء السلطات على الحد من أي استثمارات محلية من جانب الهيئة الليبية للاستثمار، ومواصلة تعزيز إطارها التشغيلي بما يتوافق مع أفضل الممارسات المتطورة باستمرار والمتعلقة بصناديق الثروة السيادية.

## أولا- الخلفية وآخ التطورات

### ألف - مقدمة

١- أجريت المناقشات على خلفية ارتفاع الإيرادات النفطية وقوة النمو والزيادة السريعة في الإنفاق العام والارتفاع المستمر في معدل التضخم. وقد أسهم تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ في زيادة اهتمام المستثمرين الأجانب، وخاصةً بقطاعات الهيدروكربونات والنشاط المصرفي والبنية التحتية. وقد أطلق برنامج توزيع الثروة في مارس ٢٠٠٨ من أجل توزيع جزء من الثروة النفطية على السكان وتقليص حجم الحكومة<sup>١</sup>. وسوف تأخذ الدفعات المنصرفة شكلا نقديا وأسهم في المشاريع المعنية. وكان المبلغ المعلن في البداية يتراوح بين ٢٥ مليار و ٣٠ مليار دينار ليبي (٢٠ مليار - ٢٥ مليار دولار)، ولكن تمت الموافقة للعام الحالي على مبلغ ٤,٦ مليار دينار ليبي فقط (٣,٨ مليار دولار). ولا تزال السلطات تعكف على النظر في حجم التوزيعات السنوية في السنوات المقبلة وشكل تلك التوزيعات وطرائقها.

٢- ركزت مشورة الصندوق من قبل بشأن السياسات على ضرورة استعادة الحيطة في المالية العامة، وتقوية إدارة الإيرادات النفطية، ووضع استراتيجية دقيقة التصميم لإعادة هيكلة المصارف التجارية العامة، والمضي قدما في الإصلاحات الهيكلية. وقد حققت السلطات تقدما جيدا في بعض هذه المجالات، وخصوصا في إعادة هيكلة البنوك وخصخصتها، وإنشاء صندوق ثروة سيادي حديث، والشروع في إصلاح طموح للخدمة المدنية.

### باء- التطورات الاقتصادية الأخيرة

٣- زادت قوة الأداء الاقتصادي الكلي في عام ٢٠٠٧، وذلك بصرف النظر عن تسارع وتيرة التضخم. فقد حقق إجمالي الناتج المحلي نموا بلغ ٦,٨%، مدعوما بالتوسع في قطاع الهيدروكربونات

<sup>١</sup> يأتي هذا التقليص إضافة إلى برنامج التخفيض الكبير في حجم الخدمة المدنية، وهو البرنامج الذي بدأ قبل إطلاق برنامج توزيع الثروة.

(٣,٩%) والزيادة السريعة في الأنشطة خارج قطاع الهيدروكربونات (١٠,٣%).<sup>٢</sup> فقد تحقق نمو واضح في قطاعات التشييد والنقل والتجارة. وفي الوقت ذاته، ارتفع متوسط معدل التضخم ارتفاعا كبيرا إذ بلغ ٦,٢%، وهو ما حركه إلى حد كبير ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة والزيادة الملحوظة في الإنفاق العام.<sup>٣</sup> وقد زاد تسارع التضخم في الفترة المنقضية حتى الآن من العام الحالي، حيث وصل في المتوسط إلى حوالي ١٢% في الربع الأول من العام (من سنة إلى أخرى).

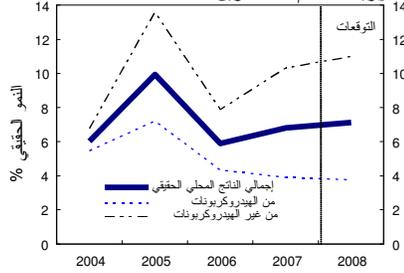
٤- ورغم ارتفاع الإيرادات النفطية، تقلص فائض المالية العامة لدى ليبيا في عام ٢٠٠٧ حيث انخفض من ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧. ويأتي هذا نتيجة زيادة سريعة في كل بنود الإنفاق تقريبا (إذ بلغت تلك الزيادة ٤٥%). وقد زادت فاتورة الأجور بحوالي ٥٠%. وصاحب الزيادة في أجور القطاع العام الشروع في إصلاحات كبيرة في الخدمة المدنية حيث يجري نقل حوالي ثلث الموظفين العموميين إلى مكتب عمل مركزي من أجل التدريب التحويلي أو الاستغناء عن خدماتهم.

<sup>٢</sup> ليبيا هي ثالث أكبر بلد منتج للنفط في إفريقيا، ولديها أكبر الاحتياطيات المثبتة في القارة (٤٣,٧ مليار برميل في نهاية ٢٠٠٧). وتحتل ليبيا المرتبة الرابعة في إفريقيا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي واحتياطياته (ما يعادل حوالي ٠,٢٥ مليون برميل في اليوم و ٩ مليارات برميل من النفط، على التوالي).

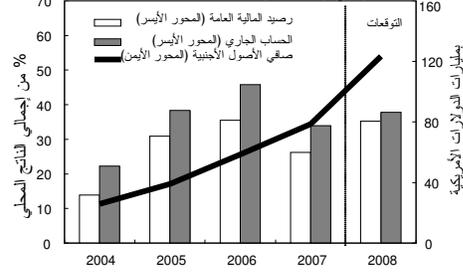
<sup>٣</sup> أهم عامل ساهم في التضخم هو ارتفاع أسعار الأغذية (١٢%)، يليه السكن (٧%). أما الزيادة في أسعار البنود الأخرى فقد كانت أقل من ذلك بكثير.

## الشكل البياني ١- ليبيا: التطورات الاقتصادية الكلية

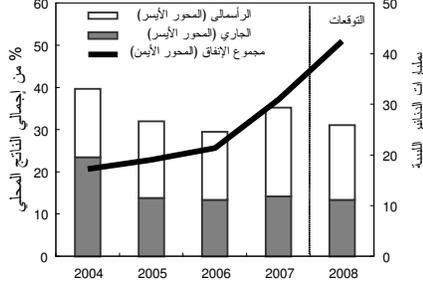
يشهد النمو تسارعا، ويحركه ارتفاع الإيرادات النفطية وزيادة اهتمام المستثمرين ...



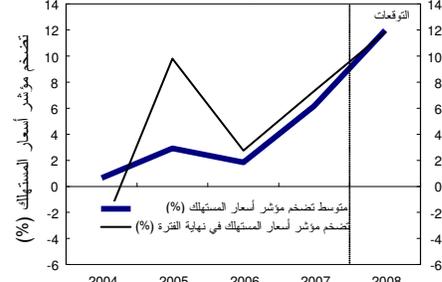
... وقد زادت قوة أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي زيادة كبيرة.



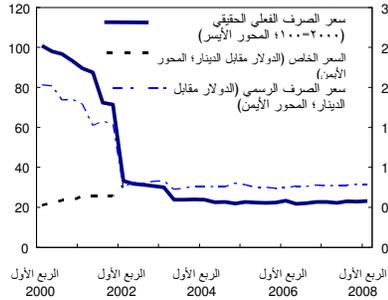
ويشهد الإنفاق العام زيادة سريعة ...



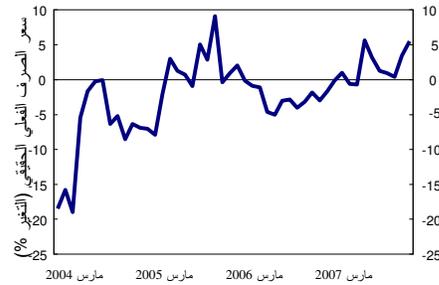
... مما يسهم في ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم.



تباطأت وتيرة انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي منذ توحيد سعر الصرف ...



... وبدأ يرتفع في عام ٢٠٠٧.



المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

٥- وقد تقلص أيضا فائض الحساب الجاري الخارجي في عام ٢٠٠٧، حيث هبط من ٤٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧، وذلك بسبب الزيادة الواضحة في الواردات (٣٣%). وأدى استمرار صادرات النفط المرتفعة إلى زيادة جديدة في تراكم صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث وصلت إلى ما يقرب من ٨٠ مليار دولار. وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الليبي بحوالي ١% في عام ٢٠٠٧، كما ارتفع بمعدل

يبلغ حوالي ٥% في المتوسط في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بسبب الأثر المجمع للارتفاع المستمر في التضخم وكذلك الارتفاع المستمر في قيمة عملة اليورو.<sup>٤</sup>

٦- وقد زاد نمو النقود بمعناها الواسع عن الضعف حيث وصل معدله إلى ٤١% في عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في صافي الأصول الأجنبية والزيادة السريعة في الإنفاق العام، بما في ذلك الإقراض المشتق الذي تقدمه المصارف الإنمائية المتخصصة. فقد شهد الائتمان المقدم من تلك المصارف إلى القطاع غير الحكومي نمواً بلغ معدله حوالي ٣٦%، بينما شهد الائتمان المقدم من المصارف التجارية إلى هذا القطاع نمواً بلغ معدله حوالي ١٥%. وظلت أسعار الفائدة منخفضة وأصبحت سالبة إلى حد كبير بالقيمة الحقيقية مع ارتفاع معدل التضخم.<sup>٥</sup>

٧- تحقق تقدم ملحوظ في إصلاحات القطاع المصرفي (الإطار ١). فقد تم في شهر إبريل ٢٠٠٨ دمج اثنين من المصارف التجارية العامة الثلاثة المتبقية. أما المصارف الأهلية فقد تم دمج معظمها في مصرف واحد، وتم التوصل إلى اتفاق مع مؤسسات مالية من الإمارات العربية المتحدة وقطر على إنشاء مصرفين جديدين.

٨- وتتمتع المصارف التجارية برسملة جيدة، ولكن يلزم تحسين جودة أصولها. فقد وصلت نسبة كفاية رأس المال الكلية لدى المصارف التجارية إلى حوالي ١٥% في نهاية عام ٢٠٠٧. غير أن القروض المتعثرة شكلت ٢٥% من مجموع القروض. ورغم أن هذه النسبة ما زالت عالية، فإنها أفضل من الذروة التي سجلت في عام ٢٠٠٤ والتي بلغت ٣٦%. وقد زادت مخصصات خسائر هذه القروض إلى حوالي ٦٧%.

٩- تم في مارس ٢٠٠٧ إنشاء الهيئة الليبية للاستثمار. وتعتزم السلطات استثمار المبلغ الأولي الموجود لدى تلك الهيئة والبالغ ما يتراوح بين ٤٠ مليار و ٥٠ مليار دولار على أساس تجاري وأن تدار تلك الهيئة من قبل إدارة عليا مؤهلة ومستقلة. وقد جاءت التعزيزات الأخيرة لإطارها التشغيلي متوافقة إلى حد كبير مع توصيات خبراء صندوق النقد الدولي (الإطار ٢).

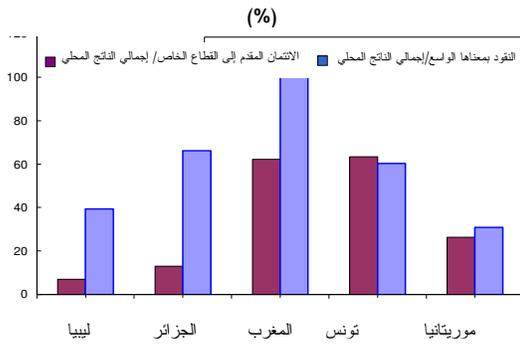
<sup>٤</sup> منطقة اليورو هي أكبر شريك تجاري لليبيا.

<sup>٥</sup> كانت أسعار الفائدة على شهادات الودائع الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وعلى الودائع لمدة سنة واحدة ٢,٢٥%، و ٤,٥%، على التوالي، في نهاية إبريل ٢٠٠٨.

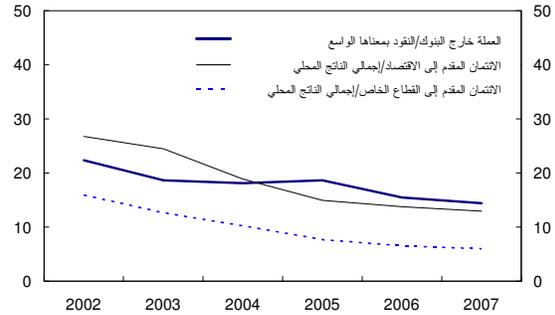
## الإطار ١- القطاع المالي في ليبيا

- **النظام المالي في ليبيا محدود.** وهو يضم ١١ مصرفا تجاريا، و٤ مصارف انمائية متخصصة، و٤٨ مصرفا أهليا (معظمها تم دمجها بالفعل)، وشركة صرافة واحدة، و٥ شركات تأمين. وكانت أكبر ٥ مصارف تجارية مملوكة للدولة حتى عام ٢٠٠٦. ولكن منذ ذلك الحين، تم خصخصة إثنين منها ودمج إثنين آخرين. كما أن المصارف الإنمائية المتخصصة مملوكة للدولة وتتلقى التمويل من الحكومة.
- **لا يزال نشاط الوساطة المالية محدودا في ليبيا مقارنة بغيرها من بلدان المغرب العربي.** وقد اتخذ الائتمان المقدم من المصارف التجارية اتجاها هبوطيا (حيث وصل إلى ١٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧) لأنه يواجه مزاحمة من الائتمان المقدم من المصارف الإنمائية المتخصصة.

المؤشرات المقارنة الإقليمية المتعلقة بنشاط الوساطة المالية، ٢٠٠٧



ليبيا: لا يزال نشاط الوساطة المالية محدودا (%)



- **بدأت خصخصة المصارف في عام ٢٠٠٧.** ففي أغسطس عام ٢٠٠٧، تملك مصرف بي إن بي باريبا (BNP Paribas) ١٩% من ملكية مصرف الصحارى مع تولي السيطرة الإدارية مباشرة وإمكان شراء أسهم إضافية حتى ٥١% في غضون ٣-٥ سنوات. وتملك البنك العربي مصرف الوحدة في فبراير ٢٠٠٨ بشروط مماثلة.
- **تحقق تقدم ملموس في مجال الرقابة المصرفية،** ولكن لا تزال هناك جوانب قصور مهمة. فمن الضروري على وجه الخصوص تقوية إجراءات منح التراخيص، وإبلاغ الكشوف المالية من المصارف، وتقوية التفهيم الميداني عليها. ويعكف مصرف ليبيا المركزي الآن على تنفيذ برنامج مساعدة فنية كبيرة أعده صندوق النقد الدولي، يشترك فيه مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) من أجل تحسين القدرات في مجال الرقابة المكتبية، وتصنيف القروض، وحساب كفاية رأس المال. فضلا عن ذلك، توصلت السلطات إلى اتفاق تعاون فني مع الصندوق من أجل إيفاد خبراء لفترات متقطعة وآخرين مقيمين في مجال الرقابة المصرفية وإعادة هيكلة البنوك المركزية.
- **لا تزال سوق رأس المال والتأمين وليدة.** فقد تم إنشاء سوق المال في عام ٢٠٠٦. ومع نهاية عام ٢٠٠٧، كان قد تم قيد ٧ شركات (معظمها مصارف) بلغت قيمتها السوقية ١,٢ مليار دينار ليبي (أي ١,٤% من إجمالي الناتج المحلي). ويعتبر قطاع التأمين محدودا وغير متطور إلى حد كبير، حيث وصل مجموع دخل الأقساط في سوق التأمين ١٩٠ مليون دينار ليبي في عام ٢٠٠٦.

### الإطار ٢: الهيئة الليبية للاستثمار

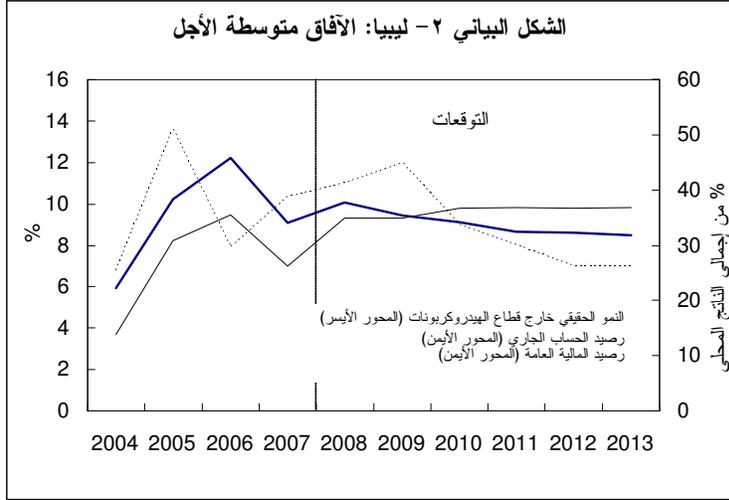
- بدأت الهيئة الليبية للاستثمار عملياتها في يونيو ٢٠٠٧ من أجل إدارة الأصول المالية المخصصة لها من قبل الدولة، بما في ذلك صندوق الاحتياطي النفطي. والمتوخى هو تكوين حافظة استثمار عالية الجودة متنوعة تنوعا جيدا من أجل إيجاد مصدر عال ومتواصل للإيرادات، وذلك بهدف تقليص الاعتماد على النفط. وقد وحدت الهيئة الليبية للاستثمار الصناديق القائمة من قبل، كالشركة العربية الليبية للاستثمار الخارجي ومحفظة ليبيا للاستثمارات الإفريقية.
- وتستثمر الهيئة أصولها على أساس تجاري، ومعظمها يستثمر في الخارج عن طريق مديرين دوليين ذوي سمعة جيدة. غير أنه يجوز لها أن توجه استثمارات مباشرة محليا أو دوليا مع شركاء استراتيجيين. ويجري الآن وضع هيكلها التنظيمي بالاستعانة باستشاريين دوليين. ويرأس مجلس أمناء هذه الهيئة أمين اللجنة الشعبية العامة، ويتلقى مجلس إدارتها المشورة من لجنة تتألف من خبراء ماليين دوليين. وتقوم في الوقت الحالي مؤسسة استشارية دولية بمساعدة الهيئة على وضع عملية لانتقاء وتقييم مديري الاستثمار من ذوي السمعة الجيدة لمختلف فئات الأصول. وتعزز الهيئة الوفاء بمعايير شفافية عالية.
- وقد قام خبراء الصندوق في نوفمبر ٢٠٠٧ بمراجعة مشروع القانون الخاص بالهيئة وأوصوا بتتبعه من أجل حذف الأحكام التي من شأنها أن تسمح للهيئة بالاستثمار محليا وتقديم الإقراض المشنق وأداء دور إئمائي، أو تقييد تلك الأحكام. وقد أوصى خبراء الصندوق أيضا بإدراج المزيد من التوضيح بشأن علاقة الهيئة بميزانية الدولة، بما في ذلك عن طريق السماح صراحة بسحب مبالغ أكبر من الهيئة في الظروف الاستثنائية، وضرورة وضع شروط أكثر تحديدا بشأن الشفافية. وقد صدر مرسوم في مارس ٢٠٠٨ يشمل بشكل عام توصيات خبراء الصندوق.

### ثانيا - مناقشات السياسات

١٠ - على هذه الخلفية، ركزت مناقشات السياسات على احتواء الإنفاق العام وتقوية إطار السياسة النقدية والمضي قدما في إصلاحات القطاع المالي.

### ألف - الآفاق المستقبلية والمخاطر

١١ - يتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي لليبيا ومركزها المالي في عام ٢٠٠٨ وفي الأجل المتوسط، وذلك نتيجة لارتفاع عائدات النفط، وتوسيع البنية التحتية، وزيادة اهتمام المستثمرين الأجانب. فالمتوقع أن يشهد إنتاج النفط زيادة كبيرة، حيث يصل إلى حوالي ٣ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٣ نظرا



لضخامة الاستثمارات التي يوجهها الشركاء الأجانب وما يستخدمه أولئك الشركاء من تكنولوجيات متقدمة. والمتوخى هو استكمال الكثير من المشاريع في قطاعات غير الهيدروكربونات بحلول الذكرى الأربعين للثورة في عام ٢٠٠٩. ولذلك يتوقع أن تتبسط وتيرة نمو الإنفاق العام وكذلك وتيرة نمو الواردات كي يصبح أقل تسارعا

بدءاً من عام ٢٠١٠. وإذا أخذنا في الحسبان أن السلطات تعتزم مواصلة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، فمن المتوقع أن يستقر الإنفاق العام كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. ومن ثم يتوقع أن يشهد فائض المالية العامة زيادة طفيفة في الأجل المتوسط حيث إلى حوالي ٣٧% من إجمالي الناتج المحلي، أما فائض الحساب الجاري الخارجي فيتوقع له أن يتراجع إلى ٣٢% من إجمالي الناتج المحلي. وإذا حدث استقرار في الأسعار الدولية للأغذية ووضع ترتيب دقيق لمراحل مشاريع الاستثمار من أجل تقليص الاختناقات والنقص إلى أدنى حد، فإن ذلك من شأنه أن يساعد على وضع التضخم في اتجاه هبوطي. وقد اتفقت السلطات في الرأي بوجه عام بشأن التوقعات المستقبلية الواردة أعلاه.

١٢- وهناك مخاطر سلبية تواجه هذه الآفاق المستقبلية المواتية، وخصوصاً إذا انخفض سعر النفط إلى أقل من المتوقع أو ضعف العزم على تحجيم نمو الإنفاق العام (بما في ذلك نمو الإنفاق في سياق برنامج توزيع الثروة). فإن تحققت هذه المخاطر، فإن رصيد المالية العامة والميزان الخارجي قد يتراجعا إلى ما دون التوقعات الواردة أعلاه بكثير، مع حدوث آثار معاكسة على العدالة بين الأجيال، ويمكن أيضاً أن تتسارع وتيرة التضخم إلى ما يتجاوز مستوى الرقمين الحالي المنخفض. وإذا زاد تسارع وتيرة الإنفاق العام، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى تدهور في نوعية ذلك الإنفاق، وهو ما يقترن بآثار سلبية على الآفاق المستقبلية لنمو إجمالي الناتج المحلي.

## باء- سياسة المالية العامة

١٣- تعكس ميزانية ٢٠٠٨ استمرار الموقف التوسعي لسياسة المالية العامة، حيث إنه يستتبع زيادة كبيرة في الإنفاق العام. فمن المتصور أن تزيد النفقات الجارية بنسبة تبلغ حوالي ٥٠% عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، وذلك يرجع في المقام الأول إلى التحويلات المرتبطة ببرنامج توزيع الثروة. ويتوقع أن يشهد مجموع فاتورة الأجور ومدفوعات نهاية الخدمة المؤداة شهريا للخارجين عن الملاك زيادة نسبتها ١٥%. وسوف تنمو النفقات الرأسمالية بحوالي ٣٨%، وذلك مقارنة بالزيادة المدرجة في الميزانية العامة والبالغة ما يقرب من ٨٠%، نظرا لأن السلطات تعتزم تنفيذ حوالي ٧٠% من المبلغ المدرج في الميزانية. وإجمالا، سوف تزيد النفقات العامة بحوالي ٤٠%. ورغم الزيادة المتوقعة في الرصيد الكلي والرصيد غير النفطي، فإن العجز غير النفطي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي يتوقع له أن يزداد.

١٤- تعكف السلطات في الوقت الراهن على اتخاذ خطوات للحد من تأثير الزيادة السريعة في الإنفاق على جودة الإنفاق وعلى التضخم. وقد ذكرت السلطات أن قدرا كبيرا من الضغوط التضخمية يرجع إلى ارتفاع أسعار الواردات. ومع ذلك، فإن القلق يساورها من وتيرة التسارع الأخير في الأسعار، وقد شكلت لجنة وزارية لمراقبة الموقف واتخاذ الإجراءات على مستوى السياسات. وإضافة إلى ما هو جار من إعادة ترتيب أولويات النفقات الرأسمالية، تولى السلطات اهتماما أيضا لترتيب مراحل التنفيذ. وقد تقرر تأجيل بعض المشاريع، كما حدثت دفعة للتنافس بين الموردين عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية التي تحكم الوكالة التجارية. وإضافة إلى ذلك، تنظر السلطات في شراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع المرافق العامة وغيرها من المشاريع من أجل تعزيز الكفاءة. فضلا عن ذلك، يجري الآن تقييد الإقراض المشتق الذي تقدمه المصارف الإنمائية المتخصصة عن طريق الحد من إمكانية حصول تلك المصارف على التمويل من الميزانية.

١٥- السلطات عازمة على المضي قدما في تنفيذ برنامج توزيع الثروة من أجل تعزيز العدالة وتوصيل الخدمات العامة.<sup>٦</sup> وتدرك السلطات ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر التضخم المحتملة، وتدرك أن فعالية هذا البرنامج في تحقيق الأهداف المقصودة من ورائه سوف تتأثر سلبا ما لم يتم تنفيذه بحذر. ورغم أن السلطات لا تزال تضع تفاصيل هذا البرنامج، فإنها عازمة على أن يضمن تصميمه علاج هذه المخاطر. وبافتراض أن التحويلات وفق برنامج توزيع الثروة سوف تظل (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) عند المستوى الذي تمت الموافقة عليه لعام ٢٠٠٨ وبافتراض الاستمرار في تطبيق الحد

<sup>٦</sup> يهدف برنامج توزيع الثروة إلى تحسين توصيل الخدمات العامة عن طريق الاستعاضة عن عدة وزارات بأجهزة إدارية أصغر ونقل ملكية وإدارة عدد كبير من الكيانات العامة إلى الشعب.

من نمو المصروفات العامة الأخرى، فإن وضع المالية العامة لدى ليبيا سوف يظل يتمتع بمقومات الاستمرار (الإطار ٣).

١٦- تعتزم السلطات أن تضمن أن يأتي الإطار التنظيمي للهيئة الليبية للاستثمار ملتزما بمعايير راقية للشفافية وأسلوب العمل. وسوف تظل ميزانية الدولة مستتدة إلى افتراضات متحفظة بشأن أسعار النفط<sup>٧</sup> وسيتم تخصيص الفوائض المتحققة للهيئة الليبية للاستثمار. أما التحويلات من الهيئة المذكورة إلى الميزانية فلن تتعدى ما تحققه الهيئة من أرباح. وقد أدت التحسينات التي أدخلت مؤخرا على الإطار التشغيلي للهيئة إلى قصر استثماراتها المحلية على قطاع النفط وأرست شروطا محددة تتعلق بالتدقيق والنشر.

### جيم - السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي

١٧- ضاعف مصرف ليبيا المركزي جهوده الرامية إلى تعزيز إطار السياسة النقدية وتضييق الأوضاع النقدية. فقد استحدثت في مايو ٢٠٠٨ شهادات إيداع صادرة عنه، وذلك بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي. كما رفع أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية بمقدار ٥٠ نقطة أساس، وأدخل زيادة على الاحتياطي الإلزامي حيث رفعه من ١٥% إلى ٢٠%. كذلك فإن مصرف ليبيا المركزي على وشك البدء في برنامج كبير في مجال المساعدة الفنية تم إقراره مع الصندوق من أجل تحديث هيكله وتعزيز نظام المدفوعات، وذلك بهدف تحسين قدرته على إدارة السياسة النقدية.

١٨- هناك جهود مستمرة تبذل من أجل تقوية الرقابة المصرفية. وعلى وجه الخصوص، يجري تحسين أساليب الرقابة المكتنية وتحديث المنهجيات المستخدمة في حساب مقاييس كفاية رأس المال. وتعتمد السلطات أيضا تقوية رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف الإنمائية المتخصصة. وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تجري الآن صياغة قانون معدل كي يجرم صراحة تمويل الإرهاب.

١٩- تواصل السلطات إصلاحات القطاع المالي. فقد أشارت إلى أن التقدم المتحقق أخيرا في الإصلاحات المصرفية وفتح السوق أمام المصارف الأجنبية أرسى الأساس اللازم لقيام جهاز مصرفي تنافسي. وتعتمد السلطات خصخصة المصرفين التجاريين العاملين المتبقين عن طريق سوق المال التي

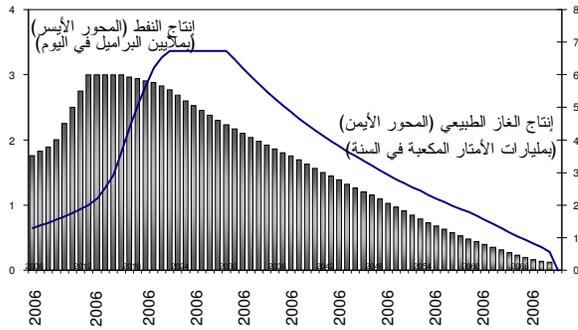
<sup>٧</sup> كانت هذه الافتراضات هي أن سعر النفط سيكون ٣٥ دولارا و٦٥ دولارا لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، على التوالي.

أنشئت مؤخرًا، كما أنها تتظر في التعاقد مع استشاريين دوليين من أجل تصميم خطة عمل لإصلاح المصارف الإنمائية المتخصصة.

### الإطار ٣- إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة

من أجل تقييم إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة، أجرى خبراء الصندوق تحليلًا باستخدام منهج الدخل الدائم الذي يهدف إلى ضمان العدالة بين الأجيال (دراسة Barnett and Ossowski 2002). ووفق هذا المنهج، ينبغي ألا تتجاوز

ليبيا: خصائص إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ٢٠٠٦-٢٠٧٠



النفقات العامة السنوية العائد الضمني على ثروة الحكومة. ويعني هذا أن عجز قطاعات غير الهيدروكربونات ينبغي أن يكون أقل من العائدات على صافي ثروة الحكومة أو مساويًا لتلك العائدات. وللحفاظ على العدالة بين الأجيال، يؤخذ في الحسبان النمو السكاني. ويفترض التحليل خصائص لإنتاج الهيدروكربونات تؤدي إلى نضوب الاحتياطيات المثبتة بحلول عام ٢٠٧٠. ويستند معدل الاستخراج إلى الخطط المعلنة من السلطات للأجل المتوسط.

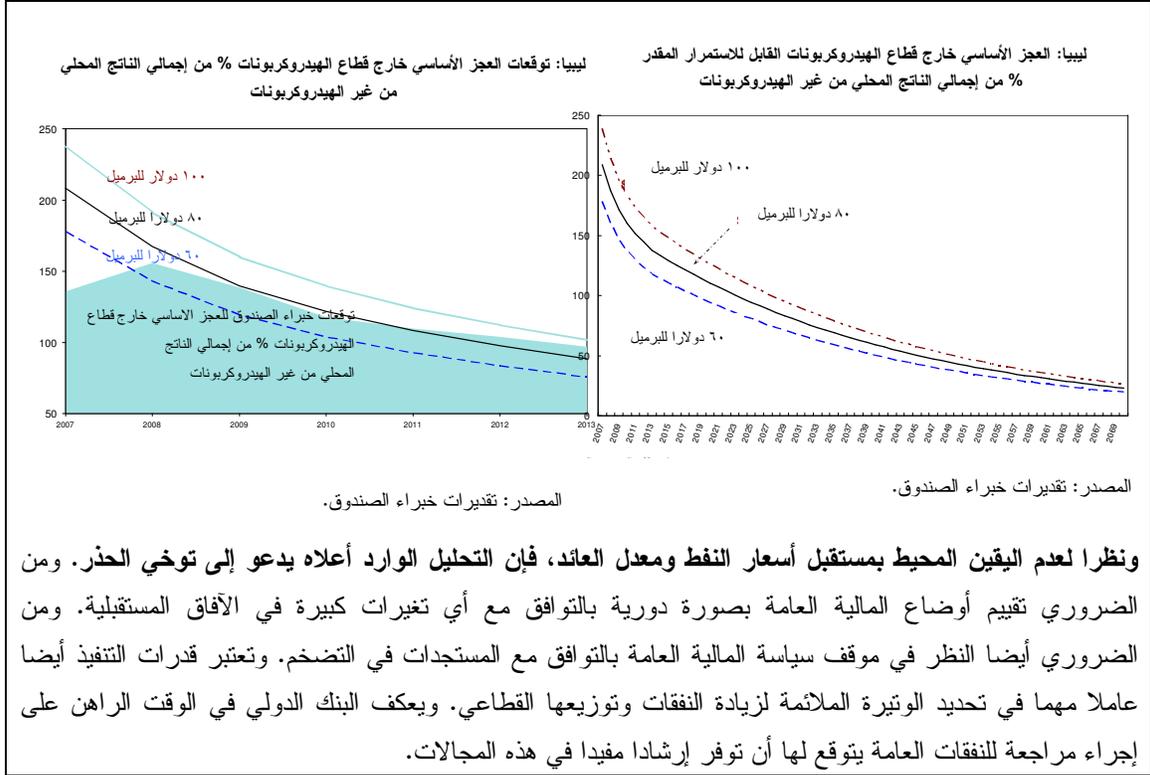
وتوضح النتائج أن أوضاع المالية العامة لدى ليبيا تتوفر لها مقومات الاستمرار استنادًا إلى السياسات الراهنة. غير أن التحليل أثبت وجود حساسية للتغيرات في أسعار النفط ولمعدل العائد الضمني. فعلى سبيل المثال، انخفاض أسعار النفط إلى حوالي ٨٠ دولارًا للبرميل، مع الحفاظ على مستوى الإنفاق كما هو، من شأنه أن يجعل أوضاع المالية العامة غير

ليبيا: العجز الأساسي خارج قطاع الهيدروكربونات، ٢٠٠٧-٢٠١٣  
% من إجمالي الناتج المحلي من غير الهيدروكربونات

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
العجز الأساسي خارج قطاع الهيدروكربونات القابل للاستمرار المقدر						
٧٥,٨	٨٣,٦	٩٢,٦	١٠٤,١	١١٩,٢	١٤٢,٨	١٧٧,٧
٨٨,٨	٩٧,٩	١٠٨,٥	١٢٢,٠	١٣٩,٦	١٦٧,٣	٢٠٨,٢
١٠١,٥	١١١,٩	١٢٤,٠	١٣٩,٤	١٥٩,٦	١٩١,٢	٢٣٧,٩
٩٦,٨	١٠٣,٨	١٠٩,٨	١١٧,٧	١٣٨,٢	١٥٥,٨	١٣٥,٩
توقعات خبراء الصندوق للعجز الأساسي خارج قطاع الهيدروكربونات						
١٢٣,٨	١٢٣,٥	١٢٣,٥	١٢٣,٥	١٢٥,٠	١١٦,٥	٧١,١
سعر النفط وفق تقرير أفاق الاقتصاد العالمي (بالدولار للبرميل)						
١٢٠,٣	١٢٠,٠	١٢٠,٠	١٢٠,٠	١٢١,٥	١١٣,٢	٦٩,١
سعر النفط الليبي (بالدولار للبرميل)						
١٠٦,٨	١٠٨,٧	١١٠,٩	١١٣,١	١١٦,٨	١١١,٠	٦٩,١
قيمة الوحدة من صادرات النفط الخام (بالدولار للبرميل في عام ٢٠٠٧)						

المصادر: السلطات الليبية؛ وتوقعات وخبراء الصندوق.

قابلة للاستمرار في الأجل المتوسط. كذلك سوف تواجه إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة تحديات إذا هبط معدل العائد الضمني بأكثر من نقطة مئوية واحدة (دون المعدل المفترض في السيناريو الأساسي وهو ٥%).



## دال - قضايا القطاع الخارجي

٢٠ - تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن الدينار الليبي مقوم بأقل من الواقع بقدر بسيط (الإطار ٤). غير أن تقييمه بأقل من الواقع حسب هذا التقدير يقع ضمن نطاق الخطأ المرتبط بهذا النوع من التحليل. فضلا على ذلك، فإن تقييم الدينار بأقل من الواقع يرجح أن يكون ذا طبيعة عارضة نظرا لأن التوقعات الراهنة الخاصة بالمالية العامة والحساب الجاري تستند إلى السياسات الراهنة. كذلك فإن الارتفاع المستمر في القيمة الفعلية الحقيقية للدينار يسجل بالفعل جزءا من التحسن في الأساسيات الاقتصادية، ويتوقع لفائض الحساب الجاري أن يتراجع بقدر محدود في الأجل المتوسط بما يتوافق مع زيادة الواردات والاستقرار المتوقع لأسعار النفط.

٢١ - لا تزال حقوق السحب الخاصة تمثل عملة ربط ملائمة للدينار الليبي. ورغم أن معظم واردات ليبيا منشؤها في منطقة اليورو، فإن النفط (الذي يشكل أكثر من ٩٥% من صادرات ليبيا) يتم تسعييره بالدولار. فضلا عن ذلك، توفر حقوق السحب الخاصة ميزة كونها سلة عملات شفافة ومباشرة غير معرضة للضغوط الداعية إلى التغيير والتي تستند إلى التطورات قصيرة الأجل في الاقتصاد العالمي أو إلى نمط التجارة الليبية.

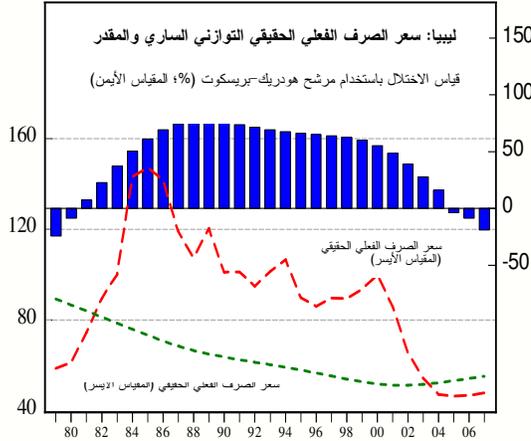
## هاء- الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى

٢٢- حققت السلطات الليبية تقدما في تنفيذ مختلف الإصلاحات الهيكلية، وذلك بما يتوافق جزئيا مع التوصيات السابق إصدارها في إطار المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي واستراتيجية الإصلاح متوسطة الأجل (التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي في الوثيقة SM/06/90). فقد تم وضع إطار سليم لإدارة ثروة النفط من خلال إنشاء الهيئة الليبية للاستثمار؛ وإصلاح الإدارة الجمركية وإنشاء مكتب ضريبي لكبار المكلفين؛ وتوحيد عرض الميزانية والشروع في إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية؛ وخصخصة عدد كبير من المشروعات العامة؛ وخفض عدد موظفي الخدمة المدنية بمقدار الثلث لتحويلهم إلى القطاع الخاص.

٢٣- وقد تحقق بعض التقدم في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحقيق المزيد من التكامل الإقليمي وتحرير التجارة. ويجري في الوقت الراهن تنسيق التنظيمات المالية والأطر الإحصائية ونظم المدفوعات والتسوية مع باقي بلدان منطقة المغرب العربي. وقد تم أيضا تبسيط الشروط الخاصة بإصدار الشهادات المتعلقة بالتجارة مع هذه البلدان. ولكن رغم إلغاء الرسوم الجمركية على كل الواردات تقريبا، فإنه لا تزال هناك ضرائب الإنتاج والاستهلاك على الواردات، إضافة إلى رسم "خدمات" موحد سعره ٤%. فضلا عن ذلك، تم مؤخرا استحداث رسوم مخصصة على الواردات، وإن كانت بسيطة. ومع ذلك، فإن السعر الفعلي للضرائب على الواردات لا يزال منخفضا جدا (إذ أنه أقل من ٣%) وذلك نظرا لاتساع نطاق الإعفاءات.

٢٤- لا يزال ما توفره ليبيا من تخفيف لعبء الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يستند إلى الإعفاء من مدفوعات الفائدة واستخدام مزيج من عمليات المبادلة وإعادة جدول المبلغ الأصلي للدين. وقد أشارت السلطات إلى أنه تم التوصل بالفعل إلى اتفاقات تستند إلى هذه الطرائق مع بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن المفاوضات جارية مع بلدان أخرى.

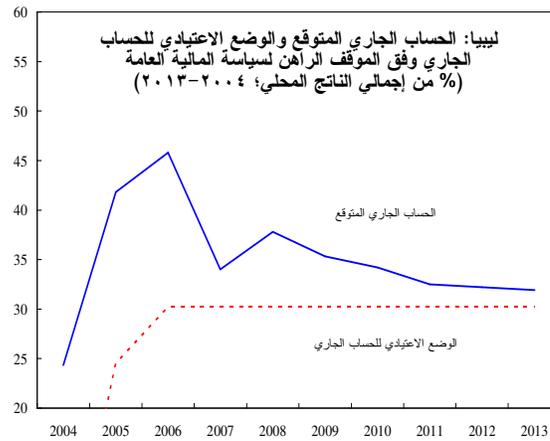
## الإطار ٤ - تقييم سعر الصرف



تشير التقديرات التي وضعها خبراء الصندوق باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي إلى أن الدينار الليبي مقوم بأقل من الواقع بقدر بسيط، ولكن ذلك يمكن أن يكون ظاهرة عارضة. وباستخدام منهج سعر الصرف الحقيقي التوازني<sup>١</sup> تشير النتائج إلى أن تقييمه بأقل من الواقع كان واقعا في النطاق ١٥-٢٠% في نهاية عام ٢٠٠٧. غير أن قيمة الدينار الفعلية الحقيقية ارتفعت منذ ذلك الحين بنسبة ٥%. وينبغي أن يذكر أن النطاق المقدر لهذا التقييم بأقل من الواقع يمكن أن يكون واقعا ضمن نطاق الخطأ الواسع المعتاد ارتباطه بهذا النوع من التحليل،

والذي يرجع إلى جوانب القصور في البيانات والمنهجيات. فجوانب القصور في المنهجيات تعتبر أمرا مهما جدا في حالة البلدان المنتجة للنفط، والتي لا يزال الإطار التحليلي الملائم لها يشهد تطورا مستمرا.

وقد تأكدت النتائج الواردة أعلاه في تحليل آخر يتولى تقدير "الوضع الاعتيادي" ("norm")<sup>٢</sup> للحساب الجاري



الخارجي. وتشير تلك النتائج إلى أن فائض الحساب الجاري الخارجي الليبي في الوقت الراهن أعلى من مستواه الاعتيادي، مما يعني أن سعر الصرف مقوم بأقل من الواقع. غير أنه يتوقع لفائض الحساب الجاري أن يهبط بصورة مستمرة متجها صوب المستوى الاعتيادي في الأجل المتوسط مع استمرار زيادة الواردات واستقرار أسعار النفط.

ومن الضروري توخي الحذر عند تفسير هذه النتائج. فهذه التوقعات حساسة للافتراضات المتعلقة

بأسعار النفط وزيادة النفقات العامة المستقبلين (ومن ثم زيادة الواردات). فإذا هبطت أسعار النفط إلى أقل من التوقعات الراهنة العالية أو ضعفت الجهود الرامية إلى ترشيد خطط الإنفاق الكبيرة، فإن وضع توقعات معدلة للحساب الجاري يمكن أن يحقق التقارب مع المستوى الاعتيادي في وقت أقرب ضمن الأجل المتوسط.

<sup>١</sup> التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٠٦ بعنوان "Methodology for CGER Exchange Rate Assessments." (في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

[www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/110806.pdf](http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/110806.pdf)). وقد تم تقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني باستخدام

نموذج تصحيح أخطاء المتجهات الذي تكون فيه مجموعة الأساسيات الاقتصادية التالية هي المتغيرات المحددة: معدلات التبادل التجاري، والاستهلاك العام كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، والدخل الفردي نسبة إلى الشركاء التجاريين، وصافي الأصول الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٢</sup> تم استخدام البيانات الخاصة بثمانية بلدان (هي بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر وليبيا) من أجل تقدير المستوى الاعتيادي للحساب الجاري استنادا إلى مجموعة الأساسيات الاقتصادية التالية: رصيد المالية العامة، وصافي الأصول الأجنبية، والرصيد النفطي الخارجي، ونمو نصيب الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي، والنمو السكاني.

**٢٥ - تحقق تقدم في تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية.** فقد تحقق مؤخرا تحسين في الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار. وهناك أيضا تحسن ملموس في جودة وحداثة البيانات الاقتصادية الكلية في السنوات الخمس الماضية. إلا أن عدم كفاية التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية ومحدودية الموارد البشرية لا يزالان يعوقان تعزيز عملية إعداد البيانات وضمان جودتها.

### ثالثا - تقييم خبراء الصندوق

**٢٦ - حقق الاقتصاد الليبي أداء قويا في السنوات الأخيرة، مستفيدا في ذلك من البيئة الخارجية المواتية واستمرار الإصلاحات.** فقد ظل النمو قويا، وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للنفط واستمرار التوسع القوي في قطاعات غير الهيدروكربونات. وسجل حساب المالية العامة والحساب الجاري الخارجي فوائض كبيرة، بينما يوجد تراكم سريع في صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي. غير أن وتيرة التضخم تسارعت بسبب أسباب من أهمها ارتفاع أسعار الواردات الغذائية وزيادة النفقات العامة.

**٢٧ - ينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى احتواء الإنفاق على تشديد موقف سياسة المالية العامة عن طريق الحد من الزيادة السريعة في الإنفاق العام، وهي الزيادة التي تمثل مخاطر على نوعية الإنفاق العام.** ورغم أن من الواضح أن تلك الزيادة ممكنة في ظل الأسعار الحالية للنفط، فقد أسهمت في حدوث ارتفاع كبير في عجز الميزانية غير النفطية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ورغم أن تحديث البنية الأساسية عنصر جوهري في توسيع إمكانات النمو، فمن الضروري وضع ترتيب أولويات الاستثمار العام. وقد يكون من الضروري تقليص مزيد من المشاريع المقررة، خصوصا إذا لم ينخفض التضخم. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا التقيد بالخطة للحد من أي زيادة جديدة في الأجور العامة مع استكمال إصلاح الخدمة المدنية. ومن الضروري كذلك تحسين الإدارة المالية العامة، وذلك بسبل من

بينها توحيد عملية إعداد الميزانية وتنفيذها في أيدي وزارة المالية وضمان تمكين وحدة المالية العامة الكلية من الوفاء بدورها كاملا.

٢٨- يرحب خبراء الصندوق بقرار السلطات الليبية بتقييد نطاق برنامج توزيع الثروة في ٢٠٠٨ ويحثونها على البقاء على هذا المنهج في الفترة القادمة، لأن اتباع منهج أقل حذرا من شأنه أن يؤدي الى زيادة كبيرة في مخاطر مزاحمة الإنفاق ذي الأولوية ويشجع أنشطة التهرب، ويسهم بقدر كبير في زيادة الضغوط التضخمية. فزيادة التحويلات الموجهة إلى السكان في إطار برنامج شامل لتوزيع الثروة سوف يتجه معظمها على الأرجح إلى الاستهلاك أو إلى استثمار غير كفاء. ولن تكون هذه الطريقة هي الطريقة المثلى لاستغلال إيرادات الموارد الآيلة إلى النضوب بل ستشكل خطرا على العدالة بين الأجيال. ورغم أن إصلاح الإدارة العامة في سياق برنامج توزيع الثروة يمثل فرصة متاحة لعلاج جوانب قصور الكفاءة، فإن ذلك الإصلاح يمكن أن يمثل مخاطر بالغة على تقديم الخدمات العامة الأساسية إن لم يتم على الوجه السليم. ولذلك يحث خبراء الصندوق السلطات على الدراسة المتأنية لتلك الخطط مع التشاور الوثيق في هذا الشأن مع البنك الدولي.

٢٩- من الأمور الباعثة على الارتياح أن الهيئة الليبية للاستثمار بدأت بداية تتسم بالشفافية وأنه تحقق تحسین في إطارها التشغيلي. وفي هذا الصدد من المهم عدم منح استثناءات من القواعد التي تقيد الاستثمارات المحلية من جانب الهيئة، حيث ينبغي قصر تلك الاستثمارات على ما هو متوخى في الميزانية العامة. وينبغي التأكد من أن توجه الهيئة استثماراتها إلى الخارج وعلى أساس تجاري، وهو ما يحقق على أفضل وجه هدفها الأساسي المتمثل في حماية المدخرات الليبية للجيل الحالي والأجيال القادمة. ويساعد ذلك أيضا على تحاشي أى تعقيدات في الإدارة الاقتصادية الكلية للاقتصاد المحلي. ويحث الخبراء السلطات على مواصلة تعزيز الإطار التشغيلي للهيئة وفقا لأفضل الممارسات الجاري تطويرها لصناديق الثروة السيادية.

٣٠- يرحب خبراء الصندوق بجهود مصرف ليبيا المركزي الرامية إلى تخفيض فائض السيولة. ورغم أن المجال متاح لحرية الحركة في السياسة النقدية محدود بسبب اتباع نظام ربط سعر الصرف، فإن هناك مجالا واضحا متاحا لتحقيق المزيد من التضييق خصوصا بالنظر إلى أسعار الفائدة السالبة إلى حد كبير. ولذلك، تمثل الزيادة التي قررها مصرف ليبيا المركزي مؤخرا في أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية خطوة في الاتجاه السليم. وسوف تسهم الزيادة الأخيرة في الاحتياطي الإلزامي في تعزيز هذه الجهود أيضا، وإن كان من المفيد الاعتماد بشكل متزايد على الأدوات غير المباشرة للسياسة

النقدية. ومن الأمور الباعثة على الارتياح أيضا أن الإقراض من جانب المصارف الإنمائية المتخصصة قد بدأ تحجيمه عن طريق الحد من إمكانية حصولها على التمويل من الميزانية العامة.

٣١- يعتبر استحداث شهادات الإيداع مؤخرا من جانب مصرف ليبيا المركزي خطوة مهمة نحو دعم إطار السياسة النقدية. كما أن الجهود الجارية لإعادة هيكلته ودعم نظام المدفوعات ستساعد هي الأخرى على رفع كفاءة أدوات السياسة النقدية غير المباشرة. غير أن نجاح مصرف ليبيا المركزي في جهوده نحو دعم ادارة السياسة النقدية يرتهن بالتنسيق الوثيق مع سياسة المالية العامة للحد من ضخ السيولة، بما في ذلك الإقراض من خلال المصارف الإنمائية المتخصصة.

٣٢- يرحب خبراء الصندوق بالجهود المستمرة الرامية إلى تقوية الرقابة المصرفية بسبل من بينها تحسين أساليب الرقابة المكتبية. فسوف تستفيد الرقابة من تعزيز التنسيق بين وحدات الرقابة المكتبية والتفتيش الميداني وكذلك بناء القدرات من خلال زيادة عدد الموظفين وتوفير التدريب لهم. ومن المهم أيضا إخضاع المصارف الإنمائية المتخصصة للرقابة الكاملة من جانب مصرف ليبيا المركزي لحماية جودة أصولها. فخضوع تلك المصارف في الوقت الراهن لرقابة أقل صرامة مقارنة بالمصارف التجارية يمكن أن يتسبب في انتشار ممارسات الإقراض الخطرة. كما أن الوتيرة السريعة التي اتسم بها التوسع في تقديم القروض الميسرة من المصارف الإنمائية المتخصصة وتكلفة تمويلها المنخفضة جدا أسهما في هبوط أسعار الفائدة على الإقراض والإيداع في النظام المالي بوجه عام. وما لم يعالج هذا الوضع، فإن من شأنه أن يسبب تدهورا في نشاط الوساطة المالية ويعوق تطوير الجهاز المصرفي. ومن المهم أيضا وضع أطر تنظيمية ورقابية حديثة لقطاع التأمين وسوق المال المنشأة حديثا.

٣٣- ومما يبعث على الارتياح الإشارة الى التقدم المستمر في خصخصة المصارف. وضمان تكافؤ الفرص بين المصارف التجارية والمصارف الإنمائية المتخصصة، وكذلك مواصلة فتح السوق أمام المصارف الأجنبية، من شأنهما أن يساعدا على إنشاء قطاع مصرفي ذي قدرة تنافسية يمكنه أن يدعم النمو غير المصرفي وإيجاد فرص العمل. وفي هذا الخصوص، من المفيد الانتهاء من وضع الخطط الرامية إلى خصخصة المصرفين التجاريين العاملين المتبقين وإنشاء هيئة مستقلة لإعادة هيكلة المصارف تتولى ملكية المصارف الإنمائية المتخصصة وتشرف على إعادة هيكلتها وخصخصتها.

٣٤- كان لربط الدينار بحقوق السحب الخاصة مردوده الإيجابي على الاقتصاد الليبي، حيث أدى هذا الترتيب الى توفير ركيزة نقدية قوية مع السماح في ذات الوقت بقدر من المرونة في سعر صرف الدينار مقابل فرادى العملات الرئيسية. ومن الواضح أن الدينار الليبي مقوم بأقل من الواقع بقدر بسيط، ولكن

يرجح أن يكون ذلك ظاهرة عارضة نظرا إلى الهبوط المتوقع في فائض الحساب الجاري. وسوف يكون من المفيد التحرك في نهاية الأمر صوب المزيد من مرونة سعر الصرف، ولكن من الضروري مراعاة التدرج في ذلك وأن يسبقه التحول إلى إدارة نقدية قائمة على قواعد السوق وتنمية الخبرة في مجال أسواق النقد الأجنبي.

٣٥- بحث خبراء الصندوق على مواصلة تحقيق التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز البيئة التنظيمية، لتحقيق أهداف من بينها دعم الجهود الجارية لتنفيذ جزء من برنامج ليبيا الاستثمارى الطموح فى سياق ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع وجود ضمانات وقائية ملائمة. ومن المهم أيضا استكمال التقدم الذى أحرز فى تبسيط النظام الجمركى. وفي هذا الخصوص تحت البعثة السلطات على إلغاء رسم الخدمات المفروض على الواردات وكذلك ضرائب الاستهلاك والإنتاج على الواردات والرسوم المخصصة لاستخدامات بعينها.

٣٦- بحث خبراء الصندوق السلطات على توفير تخفيف كامل لعبء الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على غرار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك).

٣٧- رغم أن توفير البيانات يعد ملائما لأغراض الرقابة، تحت البعثة السلطات على مواصلة تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية، حتى تيسر مراقبة التطورات وتحليلها من أجل إرشاد عملية صياغة السياسات.

٣٨- يقترح إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا.

## الجدول ١- ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية أساسية، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

توقعات	أولية	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٢٠٠٨	٢٠٠٧				
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
الدخل القومي والأسعار					
٧,١	٦,٨	٥,٩	٩,٩	٦,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١١,٠	١٠,٣	٧,٩	١٣,٦	٦,٨	من غير الهيدروكربونات
٣,٨	٣,٩	٤,٣	٧,٢	٥,٥	من الهيدروكربونات
١٤١,٧	٨٨,١	٧٢,٣	٥٩,٥	٤٣,٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدينار الليبية
١١٥,٨	٦٩,٩	٥٥,١	٤٥,٥	٣٣,٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدولارات الأمريكية
١٨,٧	١١,٥	٩,٢	٧,٨	٥,٨	إجمالي الناتج المحلي للفرد بآلاف الدولارات الأمريكية
١٢,٠	٦,٢	١,٤	٢,٩	١,٠	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط)
١١,٨	٧,٣	٢,٨	٩,٨	٣,٥-	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (نهاية الفترة) ١/
(% من إجمالي الناتج المحلي)					
مالية الحكومة المركزية					
٦٦,٣	٦١,٤	٦٥,١	٦٢,٩	٥٣,٦	الإيرادات
٦٠,٩	٥٥,٢	٦٠,٢	٥٨,٥	٤٦,٤	منها: الهيدروكربونات
٣١,٤	٣٥,٢	٢٩,٥	٣٢,١	٣٩,٧	الإنفاق وصافي الإقراض
١٨,٠	٢١,٠	١٦,٢	١٨,٢	١٦,٢	منه: الإنفاق الرأسمالي
٣٥,٠	٢٦,٢	٣٥,٥	٣٠,٩	١٣,٩	الرصيد الكلي (العجز -)
٢٥,٩ -	٢٩,٠ -	٢٤,٧ -	٢٧,٦ -	٣٢,٥-	العجز غير النفطي
١٥٥,٨ -	١٣٥,٩ -	١٢٧,٦ -	١٢٣,٧ -	١١١,٩-	العجز غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
(التغيرات % من المعروض النقدي في بداية السنة)					
النقود والائتمان					
٤٠,٠	٤٠,٨	١٥,٣	٣٠,٦	١٣,٣	النقود وشبه النقود
١٠٦,٣ -	٥٢,٣ -	١١٥,٩ -	١١٥,٥ -	١٠٦,٥ -	صافي الائتمان المقدم إلى الحكومة
٨,٥	٦,٩	٥,٧	٤,٩	٠,٨ -	الائتمان المقدم إلى الاقتصاد
٣,٠	٢,٦	٠,٩	٠,٩	١,٢	منه: الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	سعر الفائدة على الودائع (الودائع لمدة سنة، % / ١)
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
ميزان المدفوعات					
٧٣,٦	٤٤,٥	٣٩,٢	٣١,٤	٢٠,٤	الصادرات (قوب)
٧٢,٣	٤٣,٤	٣٨,٢	٣٠,٥	١٩,٥	منها: الهيدروكربونات
٢٣,٠	١٧,٤	١٣,١	١١,٢	٨,٨	الواردات (قوب)
٤٣,٨	٢٣,٨	٢٥,٢	١٧,٤	٧,٤	رصيد الحساب الجاري
٣٧,٨	٣٤,٠	٤٥,٨	٣٨,٤	٢٢,٣	(% من إجمالي الناتج المحلي)
٤٤,٧	٢٠,١	١٩,٤	١٥,٤	٤,٦	الرصيد الكلي (العجز -)
٣٨,٦	٢٨,٧	٣٥,٢	٣٣,٩	١٣,٩	(% من إجمالي الناتج المحلي)

## الاحتياطيات

١٢٣,٥	٧٨,٨	٥٨,٧	٣٩,٣	٢٥,٩
٤٣,٦	٣٥,٧	٢٧,٩	٢٣,٠	١٦,٢
١٥,٠	١٥,٧	١٦,٢	١٧,٤	١٤,٤

صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي  
صافي الاحتياطيات الدولية  
بشهور الواردات في السنة التالية

## سعر الصرف

١,٢٠	١,٢٦	١,٣١	١,٣١	١,٣٠
١,٢٠	١,٢٢	١,٢٨	١,٣٥	١,٢٤
٥,٥٣	٠,٤٠	٣,١٤ -	٩,١١	٨,٥٠ -

سعر الصرف الرسمي (د.ل./د.أ.، متوسط الفترة) ٢/  
سعر الصرف الرسمي (د.ل./د.أ.، نهاية الفترة) ٢/  
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير) ٣/(%)

١,٩٠	١,٨٣	١,٧٦	١,٦٩	١,٦٢
١١٣,٢	٦٩,١	٦٢,٥	٥١,٩	٣٦,٩

إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل في اليوم)  
سعر النفط الخام الليبي (دولار أمريكي/مليار برميل)

## بند للتذكير:

...	٣٦,٠	٥٣,٠	١٣٥,٠	٢٥,٠
-----	------	------	-------	------

مجموع القروض المنصرفة من المصارف الإنمائية المتخصصة  
(التغير) (%)

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

- ١/ بيانات عام ٢٠٠٨ للوضع في نهاية شهر مارس.
- ٢/ بيانات عام ٢٠٠٨ للوضع في نهاية شهر إبريل.
- ٣/ بيانات عام ٢٠٠٨ للوضع في نهاية شهر فبراير.

## الجدول ٢- ليبيا: عمليات المالية العامة الموحدة، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
توقعات	ميزانية ١/		ميزانية ١/				
(بملايين الدنانير الليبية)							
٩٣٩٧٩	٥١٦٢٣	٥٤١١٤	٣٢٢٤٤	٤٧٠٨٨	٣٧٤١٣	٢٣٢٧٢	مجموع الإيرادات
٨٦٢٥٠	٤٣٦٥٦	٤٨٦٣٩	٢٤٠١٦	٤٣٥٦٦	٣٤٧٦٤	٢٠١٤١	من الهيدروكربونات
٧٧٢٩	٧٩٦٧	٥٤٧٥	٨٢٢٩	٣٥٢٣	٢٦٥٠	٣١٣١	من غير الهيدروكربونات
٢٧٤٦	٣٠٢٠	٢٥٣١	٢٠٤٣	١٧٨٦	١٥٢٦	١٦١٧	الإيرادات الضريبية من غير الهيدروكربونات
١٧٢٦	٢١٦٩	١٣٧٦	١١١٥	٦٩١	٣٩٧	٣٠٩	الضرائب على الدخل والأرباح
٧٢٢	٦٠٠	٥٢٨	٤٠٠	٥٢٧	٥١٧	٦٠٢	الضرائب على التجارة الدولية
٢٩٨	٢٥١	٦٢٧	٥٢٨	٥٦٩	٦١١	٧٠٥	الضرائب والرسوم الأخرى
٤٦٩٧	٤٩٤٧	٢٧١٤	٦١٨٦	١٤٦٤	٨٧٣	١٢٢٢	الإيرادات غير الضريبية ٢/
٣٠٩٧	٣٠٠٠	١٤٣٨	١٥٨٠	...	...	...	منها: الهيئة الليبية للاستثمار
٢٨٦	صفر	٢٣١	صفر	٢٧٢	٢٥١	٢٩٢	إيرادات النهر الصناعي العظيم
٤٤٤٣٨	٥١٦٢٣	٣١٠١٨	٣٢٢٤٥	٢١٣٧٧	١٩٠٦٠	١٧٢٣٠	مجموع الإنفاق
١٨٩٨٨	١٨٥٥٦	١٢٥١١	١٣٠٧٤	٩٦٩٣	٨٢٤٥	١٠١٩٥	الإنفاق الجاري
١٨٩٨٨	١٨٥٥٦	١٢٥١١	١٣٠٧٤	٨٩٨٨	٨١٤٦	٦٥٠٥	الميزانية التسييرية
١١٠٢١	١٠٤٨١	١٠٤١٤	١١٠٦٧	٧٤٢٤	٦٦٤٩	٥٥٤١	الإنفاق على السلع والخدمات
٧٤٢٤	٧٤٢٤	٧٢٨٦	٧٧٨٧	٤٧٧٢	٤٢٥٨	٣٦٧٥	الأجور والمرتبات ٣/
٣٥٩٧	٣٠٥٧	٣١٢٨	٣٢٨٠	٢٦٥٢	٢٣٩١	١٨٦٧	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
٧٩٦٧	٨٠٧٤	٢٠٩٧	٢٠٠٧	١٥٦٤	١٤٩٧	٩٦٤	الدعم والتحويلات
١٣٠٠	١٣٠٠	١٠٠٦	٨٠٦	١٠٥٠	١٠٥٠	٨٣٢	الدعم الغذائي
٤٦٢٢	٤٦٢٢	...	...	...	...	...	برنامج توزيع الثروة ٣/
٢٠٤٤	٢١٥٢	١٠٩١	١٢٠١	٥١٤	٤٤٧	١٣٢	التحويلات الأخرى
صفر	صفر	صفر	صفر	٧٠٥	٩٩	٣٦٩٠	الإنفاق الجاري خارج الميزانية ٤/
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الخطأ والسهو
٢٥٤٥٠	٣٣٠٦٧	١٨٥٠٦	١٩١٧٠	١١٦٨٥	١٠٨١٥	٧٠٣٥	الإنفاق الرأسمالي
٢٠٢٩٧	٣٣٠٦٧	١٢١٣٧	١٤٣٦٧	١٠٠٧٩	٧٥٧٠	٦١٣٥	ميزانية التحول
٣٦٥٣	صفر	٤١٣٤	٣٩٠٣	١٠٢٦	٨٢٥	٧٩٨	الإنفاق الرأسمالي خارج الميزانية
١٥٠٠	صفر	٢٢٣٥	٩٠٠	٥٨٠	٢٤٢٠	١٠٢	صافي الإقراض
٤٩٥٤١	صفر	٢٣٠٩٦	صفر	٢٥٧١١	١٨٣٥٣	٦٠٤٢	الرصيد الكلي
٣٦٧٠٩-	٤٣٦٥٦-	٢٥٠٤٣-	٢٤٠١٦-	١٧,٨٥٥ -	١٦,٤١٠ -	١٤٠٩٩-	رصيد غير الهيدروكربونات
٤٩٥٤١-	صفر	٢٣٠٩٦-	صفر	٢٥,٧١١ -	١٨,٣٥٣ -	٦,٠٤٢ -	التمويل المحلي
٣١٥٤١-	صفر	١٠٩١٧-	صفر	٢٠,٦٧٥ -	١٤,٤٢٦ -	٦,٦٥٤ -	الجهاز المصرفي
١٨٠٠٠-	صفر	١٢١٨٠-	صفر	٥,٠٣٦ -	٣,٩٢٨ -	٦١٢	التمويل غير المصرفي
( % من إجمالي الناتج المحلي)							
٦٦,٣	٣٦,٤	٦١,٤	٣٦,٦	٦٥,١	٦٢,٩	٥٣,٦	مجموع الإيرادات
٦٠,٩	٣٠,٨	٥٥,٢	٢٧,٣	٦٠,٢	٥٨,٥	٤٦,٤	الهيدروكربونات
٥,٥	٥,٦	٦,٢	٩,٣	٤,٩	٤,٥	٧,٢	غير الهيدروكربونات

٣١,٤	٣٦,٤	٣٥,٢	٣٦,٦	٢٩,٥	٣٢,١	٣٩,٧	مجموع الإنفاق
١٣,٤	١٣,١	١٤,٢	١٤,٨	١٣,٤	١٣,٩	٢٣,٥	الإنفاق الجاري
٥,٢	٥,٢	٨,٣	٨,٨	٦,٦	٧,٢	٨,٥	الأجور والمرتببات
٥,٦	٥,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٢,٢	الدعم والتحويلات
١٨,٠	٢٣,٣	٢١,٠	٢١,٨	١٦,٢	١٨,٢	١٦,٢	الإنفاق الرأسمالي
٣٥,٠	٠,٠	٢٦,٢	٠,٠	٣٥,٥	٣٠,٩	١٣,٩	الرصيد الكلي

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

- ١/ تشمل مجاميع الميزانية نسبة ٥% مخصصة لمعاشات التقاعد وتحويلات أخرى.
- ٢/ بالنسبة لعام ٢٠٠٧، تشمل الميزانية مبلغ ٣٢٠٠ مليون دينار ليبي مرحلا من ميزانية عام ٢٠٠٦.
- ٣/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨، تم إدراج مدفوعات نهاية الخدمة للموظفين الجاري تسريحهم والبالغة ١٠٥٠ مليون دينار ليبي ضمن برنامج توزيع الثروة.
- ٤/ الإنفاق من صندوق الاحتياطي النفطي في عام ٢٠٠٤ يتضمن مدفوعات تسوية حادث لوكربي وتبلغ ١٤٠٤ ملايين دينار ليبي.

## الجدول ٣- ليبيا: المسح النقدي، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

٢٠٠٨ توقعات	٢٠٠٨ مارس	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
(بملايين الدينار الليبي)						
١٤٠٥٦٢	١٠٥٩٧٢	١٠٠٥١٦	٧٩٤٣٣	٥٦٤٢٢	٣٤٢٣٧	صافي الأصول الأجنبية
١٣٧٩٣٤	١٠٣٤٠٤	٩٨٣٠٩	٧٧٢٤١	٥٤٤٤٨	٣٣٠٦٦	المصرف المركزي
١٣٧٩٥٤	١٠٣٤١٨	٩٨٣٢٦	٧٧٢٥٣	٥٤٤٦٠	٣٣٠٧٣	الأصول الأجنبية
٢٠	١٤	١٧	١٣	١٢	٧	الخصوم الأجنبية
٢٦٢٨	٢٥٦٨	٢٢٠٦	٢١٩٣	١٩٧٤	١١٧١	بنوك الإيداع النقدي
٢٩٥٨	٢٨٦٠	٢٤٥٧	٢٢٩٧	٢٠٤٦	١٣١٢	الأصول الأجنبية
٣٢٩	٢٩٣	٢٥٠	١٠٥	٧٢	١٤١	الخصوم الأجنبية
٩٩,٠٤٠ -	٧٥٩٤٦ -	٧٠,٨٣٥ -	٥٨,٣٧٤ -	٣٨,١٤٩ -	١٧,٤٠٢ -	صافي الأصول المحلية
٨٣,٩٩٧ -	٦٠,٦٧٠ -	٥٤,٩٢٧ -	٤٥,٣٦٢ -	٢٥,٢٣٧ -	٩,٧٦٢ -	الائتمان المحلي
٩٧,٨٥٨ -	٧٢٨٠٤ -	٦٦,٣١٦ -	٥٥,٣٠٨ -	٣٤,١٣٧ -	١٧,٩٧٣ -	صافي الاستحقاقات على الحكومة
٩٤٨٩	٩١٨٢	٣١٦٣	٢٥٦٠	٨٢٨	٨٢٨	استحقاقات المصرف المركزي
١٠,٦٧٦٧	٨١٤٨٧	٦٨٩٤٠	٥٦٣٢٩	٣٤١١٢	١٨٠٢٨	ودائع الحكومة لدى المصرف المركزي
٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٧٣	٣٧٣	٣٧٣	استحقاقات المصارف التجارية
٩٠٨	٨٢٦	٨٦٨	١٩١٢	١٢٢٧	١١٤٧	ودائع الحكومة لدى المصارف التجارية
١٣٩٤٥	١٢١٣٤	١١٣٨٩	٩٩٤٦	٨٩٠٠	٨٢١٢	الاستحقاقات على باقي الاقتصاد
٧٦٧٤	٦٥٨٩	٦٠١٩	٥١٢٨	٤٢٧١	٣٤٧٧	الاستحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية
٦١٨٦	٥٤٦٣	٥٢٨٦	٤٧٤٢	٤٥٧٦	٤٤٥٢	استحقاقات على القطاع الخاص
٧٦	٧٠	٧٦	٦٨	٤٥	٦٧	استحقاقات على المصارف الإنمائية المتخصصة
٨	١٢	٨	٧	٧	٢١٥	استحقاقات على المؤسسات المالية غير المصرفية
١٥,٠٤٣ -	١٥٢٧٦ -	١٥,٩٠٨ -	١٣,٠١٢ -	١٢,٩١٢ -	٧,٦٤٠ -	بنود أخرى (صاف)
٤١٥٢٢	٣٠٠٢٦	٢٩٦٥٩	٢١٠٥٩	١٨٢٧٣	١٣٩٩٢	النقود بمعناها الواسع
٣١٨٨٩	٢٣١٨٧	٢٢٨٣٧	١٦٣٤٣	١٤٠٢٨	١٠٥٣٧	النقود
٥٦٠٥	٤٩٦٩	٤٥٨١	٣٩٣٣	٣٣٠٩	٢٦١٣	النقود المتداولة
٢٦٢٨٤	١٨٢١٨	١٨٢٥٦	١٢٤١٠	١٠٧١٩	٧٩٢٤	الودائع تحت الطلب
٩٦٣٣	٦٨٤٠	٦٨٢١	٤٧١٦	٤٢٤٥	٣٤٥٥	شبه النقود
بنود للتذكير:						
٩٦,٤٩٦ -	٧٢٥٨٣ -	٦٤,٩٥٥ -	٤٥,٠٣٨ -	٣٣,٣٦٤ -	١٧٤٤٧ -	صافي الاستحقاقات على الحكومة
(التغير %)						
٤٠,٠	٤١,٧	٤٠,٨	١٥,٣	٣٠,٦	١٣,٣	النقود بمعناها الواسع
٣٩,٦	٤٢,٣	٣٩,٧	١٦,٥	٣٣,١	١٦,٧	النقود
٤١,٢	٣٩,٦	٤٤,٦	١١,١	٢٢,٨	٤,١	شبه النقود
٤٧,٦ -	١٧,١ -	١٩,٩ -	٦٢,٠ -	٨٩,٩ -	٢٧٢,٩ -	صافي الاستحقاقات على الحكومة
٢٢,٤	١٦,٩	١٤,٥	١١,٧	٨,٤	١,١ -	استحقاقات على الاقتصاد
٢٧,٥	٢١,٣	١٧,٤	٢٠,١	٢٢,٨	٨,١ -	الاستحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية
١٧,٠	١٢,١	١١,٥	٣,٦	٢,٨	٣,٦	استحقاقات على القطاع الخاص
(التغير % عن رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)						
١٣٥,١	١٨,٤	١٠٠,٠	١٢٥,٩	١٥٨,٦	٥٧,٦	صافي الأصول الأجنبية

٩٨,٠ -	١٩,٤ -	٤٥,٤ -	١١٠,١ -	١١٠,٦ -	١٠٧,٣ -	الائتمان المحلي
١٠٦,٣ -	٢١,٩ -	٥٢,٣ -	١١٥,٩ -	١١٥,٥ -	١٠٦,٥ -	صافي الاستحقاقات على الحكومة
٨,٦	٢,٥	٦,٩	٥,٧	٤,٩	٠,٨ -	استحقاقات على الاقتصاد
٥,٦	١,٩	٤,٢	٤,٧	٥,٧	٢,٥ -	الاستحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية
٣,٠	٠,٦	٢,٦	٠,٩	٠,٩	١,٢	استحقاقات على القطاع الخاص

المصادر: مصرف ليبيا المركزي؛ وتوقعات خبراء الصندوق.

## الجدول ٤- ليبيا: ميزان المدفوعات، ٢٠٠٤-٢٠١٣

(بملايين الدولارات الأمريكية)

توقعات						تقديرات				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٦٥٥٦٣	٥٩٩٧٣	٥٤٤٩٠	٥١١٢٨	٤٦٨٦٩	٤٣٧٩١	٢٣٧٨٦	٢٥٢٣٢	١٧٤٤٤	٧٤١٠	الحساب الجاري
٣١,٩	٣٢,٢	٣٢,٥	٣٤,٢	٣٥,٣	٣٧,٨	٣٤,٠	٤٥,٨	٣٨,٤	٢٢,٣	% من إجمالي الناتج المحلي
٥٩٢٩١	٥٥٧٤١	٥١٧١٥	٥٠٠٨٢	٤٩٥٦٦	٤٨٠٤١	٢٥٢٠٦	٢٤٢٣٠	١٨٣٥٩	١٠١٦٥	السلع والخدمات
٦٥٧٢٦	٦١٤٤١	٥٦٧٤٨	٥٤٢٢٥	٥٢٨١٦	٥٠٥٧٨	٢٧١٢٢	٢٦١٢٥	٢٠١٧٥	١١٦٤٢	السلع
١٢٤١٤٧	١١٣١٨٦	١٠٢٤٣٩	٩١٨٤٠	٨٢٣٢٦	٧٣٦١٠	٤٤٥٢٣	٣٩١٨٧	٣١٣٥٨	٢٠٤١٠	الصادرات (فوب)
١٢١٣٩٩	١١٠٨١٧	١٠٠٣٩٧	٩٠٠٧٩	٨٠٨٠٨	٧٢٣٠٢	٤٣٣٩٥	٣٨٢٠٧	٣٠٤٥٨	١٩٥٣٣	قطاع الهيدروكربونات
٢٧٤٨	٢٣٦٩	٢٠٤٢	١٧٦١	١٥١٨	١٣٠٨	١١٢٨	٩٨٠	٩٠٠	٨٧٧	صادرات أخرى
٥٨٤٢١-	٥١٧٤٦-	٤٥٦٩٢-	٣٧,٦١٥ -	٢٩٥١٠-	٢٣٠٣٣-	١٧٤٠١-	١٣,٠٦٢ -	١١,١٨٣ -	٨,٧٦٨ -	الواردات (فوب)
٦,٤٣٥ -	٥,٦٩٩ -	٥,٠٣٢ -	٤,١٤٣ -	٣,٢٥٠ -	٢,٥٣٧ -	١,٩١٧ -	١,٨٩٥ -	١,٨١٦ -	١,٤٧٧ -	الخدمات
٣٧٢٩	٣٣٤٧	٣٠٠٠	٢٥٥٢	٢٠٨١	١٦٨٦	١٣٣٤	٩٦٧	٥٣٤	٤٣٧	متحصلات
١٠١٦٤-	٩,٠٤٧ -	٨,٠٣٢ -	٦,٦٩٥ -	٥,٣٣١ -	٤,٢٢٣ -	٣,٢٥١ -	٢,٨٦٢ -	٢,٣٥٠ -	١,٩١٤ -	مدفوعات
١٠٢٢٩	٧٧٣٥	٥٨٦١	٣٧٣٣	٣٨٦ -	٢,٣١٨ -	٢١ -	١١٢٨	٢٨١ -	٢٤٦ -	الدخل
٩,٦٩٨ -	٨,٩٢٨ -	٨,١٦٥ -	٧,٤٠٢ -	٦,٧١٩ -	٦,١٠٦ -	٤,٣٠١ -	٢,٢٢٥ -	١,٨٣٤ -	١,٣٣٧ -	دخل الاستثمار المباشر
١٩٩٢٧	١٦٦٦٣	١٤٠٢٦	١١١٣٥	٦٣٣٣	٣٧٨٨	٤٢٨٠	٣٣٥٣	١٥٥٣	١٠٩١	دخل استثمارات أخرى
٣,٩٥٨ -	٣,٥٠٤ -	٣,٠٨٦ -	٢,٦٨٧ -	٢,٣١١ -	١,٩٣١ -	١,٣٩٩ -	١٢٦ -	٦٣٤ -	٢,٥٠٩ -	التحويلات الجارية
٣٧١ -	٣٥٤ -	٣٣٧ -	٣٢١ -	٣٠٥ -	٢٩١ -	٢٧٧ -	٩٢٦	١١٢ -	١,٧٤١ -	الحكومة العامة /١
٣,٥٨٦ -	٣,١٥٠ -	٢,٧٥٠ -	٢,٣٦٦ -	٢,٠٠٦ -	١,٦٤٠ -	١,١٢٢ -	١,٠٥٢ -	٥٢٢ -	٧٦٨ -	القطاع الخاص
١,٠٣٥ -	٩٤٥ -	٨٥٦ -	٧٦٨ -	٦٨٩ -	٦١٦ -	٣٧٠ -	٢٢٠ -	٢٥٩ -	٢١٠ -	القطاع النفطي
٢,٧٩٠ -	٢,٤٣٧ -	٢,١١٩ -	١,٨١٦ -	١,٥٢٩ -	١,٢٣٠ -	١,٠١٤ -	٨٨٢ -	٥٨٨ -	٥٥٨ -	تحويلات العاملين إلى الخارج
٣٦١٧	٢٩٩٦	٢٤٣٥	١٧٦٣	١٢٨٠	٨٨٣	١,٦٧٣ -	٤,٩٩٢ -	٧٢	١,٨٣٠ -	الحساب الرأسمالي والمالي
٥٥٩٠	٤٨٧٥	٤٢٢٤	٣٤٦٧	٢٩٠٣	٢٤٢٩	٢٠٦٢	١٤٧٩	١٤٩٩	٦٤٣ -	الاستثمار المباشر
١,٠٨٧ -	١,٠٣٥ -	٩٨٦ -	٩٣٩ -	٨٩٤ -	٨٥٢ -	٨١١ -	١,٩٦٠ -	٣٩٣ -	١٨٧ -	استثمارات الحافظة
٨٨٦ -	٨٤٤ -	٨٠٤ -	٧٦٦ -	٧٢٩ -	٦٩٥ -	٢,٩٢٤ -	٤,٥١١ -	١,٠٣٤ -	١,٠٠٠ -	استثمارات أخرى /٢

صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢,٠١٨ -	٨٣٩ -	٢,٠٩٤ -	٩٤٤ -	الخطأ والسهو
٦٩١٨٠	٦٢٩٦٩	٥٦٩٢٥	٥٢٨٩١	٤٨١٤٩	٤٤٦٧٤	٢٠٠٩٥	١٩٤٠١	١٥٤٢٢	٤٦٣٧	الرصيد الكلي
٣٣,٧	٣٣,٨	٣٣,٩	٣٥,٤	٣٦,٣	٣٨,٦	٢٨,٧	٣٥,٢	٣٣,٩	١٣,٩	% من إجمالي الناتج المحلي
										بنود للتذكرة:
										صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي
٤١٣,٦	٣٤٤,٤	٢٨١,٥	٢٢٤,٥	١٧١,٦	١٢٣,٥	٧٨,٨	٥٨,٧	٣٩,٣	٢٥,٩	(ببلايين الدولارات الأمريكية)
٣١٩,٣	٢٥٨,٧	٢٠٥,٥	١٥٧,٤	١١٦,٣	٧٩,٩	٤٣,١	٣٠,٨	١٦,٣	٩,٧	منه: الهيئة الليبية للاستثمار وصندوق الاحتياطي
٩٤,٣	٨٥,٧	٧٦,٠	٦٧,٢	٥٥,٤	٤٣,٦	٣٥,٧	٢٧,٩	٢٣,٠	١٦,٢	النفطي
١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٧	١٦,٢	١٧,٤	١٤,٤	منه: صافي الاحتياطيات الدولية
٩,٧	١٠,٥	١١,٧	١١,٨	١٢,١	٥٩,٤	٩,٥	٢٦,٤	٥٣,٤	٤٠,٤	بما يعادل شهورا من الواردات في السنة التالية
٩,٥	١٠,٤	١١,٥	١١,٥	١١,٨	٦٦,٦	١٣,٦	٢٥,٤	٥٥,٩	٣٨,٠	صادرات السلع والخدمات (النمو %)
١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٥,١	٨,٩	٢,٦	٧٩,٥	صادرات الهيدروكربونات (النمو %)
١٢,٨	١٣,٢	٢١,٢	٢٧,٢	٢٧,٨	٢٨,٢	٢٤,٣	١٨,١	٢٧,٠	٢٣,٤	صادرات السلع والخدمات من غير الهيدروكربونات (النمو %)
٢٠٥,٤	١٨٦,٢	١٦٧,٧	١٤٩,٥	١٣٢,٧	١١٥,٨	٦٩,٩	٥٥,١	٤٥,٥	٣٣,٣	واردات السلع والخدمات (النمو %)
										إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)

المصادر: مصرف ليبيا المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ بالنسبة لعام ٢٠٠٤، تتضمن المدفوعات المتعلقة بحادث لوكربي والبالغة ١٠٨٠ مليون دولار أمريكي.

٢/ بالنسبة لعام ٢٠٠٦، تتضمن المدفوعات المتعلقة بالصندوق الليبي للاستثمار في إفريقيا والبالغة ٤,٥ مليار دولار أمريكي.

الجدول ٥- ليبيا: سيناريو توضيحي متوسط الأجل، ٢٠٠٤-٢٠١٣

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
توقعات					أولية					
( % من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)										
٧,٩	٨,٣	٩,٣	١٠,٥	٨,١	٧,١	٦,٨	٥,٩	٩,٩	٦,٠	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
٧,٠	٧,٠	٨,٠	٩,٠	١٢,٠	١١,٠	١٠,٣	٧,٩	١٣,٦	٦,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من غير الهيدروكربونات (%)
٣,٠٠	٢,٧٥	٢,٥٠	٢,٢٥	٢,٠٠	١,٩٠	١,٨٣	١,٧٦	١,٦٩	١,٦٢	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
١٢٠,٣	١٢٠,٠	١٢٠,٠	١٢٠,٠	١٢١,٥	١١٣,٢	٦٩,١	٦٢,٥	٥١,٩	٣٦,٩	سعر تصدير النفط الخام الليبي (دولار أمريكي للبرميل)
٦,٠	٦,٥	٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٢,٠	٦,٢	١,٤	٢,٩	١,٠	مؤشر أسعار المستهلك (التغير %؛ متوسط)
٦٨,٢	٦٨,١	٦٨,١	٦٨,٠	٦٦,٦	٦٦,٣	٦١,٤	٦٥,١	٦٢,٩	٥٣,٦	مجموع الإيرادات
٥٧,٥	٥٨,١	٥٨,٦	٥٩,١	٥٩,٩	٦٠,٩	٥٥,٢	٦٠,٢	٥٨,٥	٤٦,٤	منه: إيرادات الهيدروكربونات
١٠,٧	١٠,٠	٩,٥	٨,٨	٦,٨	٥,٥	٦,٢	٤,٩	٤,٥	٧,٢	إيرادات غير الهيدروكربونات
٣١,٣	٣١,٣	٣١,٣	٣١,٣	٣١,٧	٣١,٤	٣٥,٢	٢٩,٥	٣٢,١	٣٩,٧	مجموع الإنفاق
١٣,٦	١٣,٦	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٤	١٤,٢	١٣,٤	١٣,٩	٢٣,٥	الجاري
١٧,٧	١٧,٨	١٧,٧	١٧,٨	١٨,٣	١٨,٠	٢١,٠	١٦,٢	١٨,٢	١٦,٢	الرأسمالي
٣٦,٩	٣٦,٨	٣٦,٨	٣٦,٧	٣٤,٩	٣٥,٠	٢٦,٢	٣٥,٥	٣٠,٩	١٣,٩	رصيد الميزانية الكلي
٢٠,٦-	٢١,٣-	٢١,٧-	٢٢,٤-	٢٥,٠-	٢٥,٩-	٢٩,٠-	٢٤,٧-	٢٧,٦-	٣٢,٥-	رصيد غير الهيدروكربونات (العجز -)
٤٢,٥	٤١,٦	٤١,١	٣٨,٧	٣٥,٨	٣٥,٨	٣٧,٨	٢٨,٢	٢٨,٧	٣٢,٤	الاستهلاك ١/
٣٤,٤	٣٣,٥	٣٣,١	٣٠,٧	٢٧,٩	٢٨,٠	٢٦,٠	١٧,٧	١٧,٦	١٨,٨	الخاص
٨,١	٨,١	٨,٠	٨,٠	٧,٩	٧,٨	١١,٨	١٠,٥	١١,١	١٣,٦	العام
٢٨,٧	٢٨,٥	٢٨,١	٢٧,٨	٢٦,٨	٢٥,٩	٢٦,٦	٢٠,٧	٢٤,٠	٢٤,٨	إجمالي الاستثمار المحلي
١٢,٤	١٢,٢	١١,٧	١١,٥	٩,٩	٩,٤	٧,٠	٥,٤	٦,١	٩,٨	الخاص
١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٩	١٦,٥	١٩,٧	١٥,٣	١٧,٩	١٥,٠	العام
٦٠,٦	٦٠,٧	٦٠,٦	٦٢,٠	٦٢,١	٦٣,٧	٦٠,٦	٦٦,٥	٦٢,٤	٥٩,٠	إجمالي المدخرات ١/
٦,٠	٦,٢	٦,٠	٧,٥	٨,٩	٧,٦	١٢,٩	٢١,٩	٢٠,٣	٢٨,٩	الخاص
٥٤,٦	٥٤,٥	٥٤,٦	٥٤,٥	٥٣,٢	٥٢,٩	٤٧,٢	٥١,٧	٤٩,٠	٣٠,١	العام
٣١,٩	٣٢,٢	٣٢,٥	٣٤,٢	٣٥,٣	٣٧,٨	٣٤,٠	٤٥,٨	٣٨,٤	٣٤,٢	فجوة الادخار/الاستثمار
٧٨١٣	٧٤٦١	٧٢٠٦	٦٥١٢	٥٧٩٤	٥٦٨١	٣٧٤٢	٢٢٧٢	١٩٢٣	١٥٧٠	الاستهلاك الخاص الحقيقي للفرد (بالدنانير الليبية)

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ جاء الانتقال في توزيع الاستهلاك (والمدخرات) بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠٠٨ انعكاساً في معظمه للتحويلات المؤداة وفق برنامج توزيع الثروة.

الجدول ٦- ليبيا: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٢-٢٠٠٧<sup>١</sup>

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
المجموعة الأساسية:						
١٥,٦	١٧,٢	١٩,١	١٨,٦	١٥,١	١٣٠,٨	نسبة رأس المال المقرر من الجهات الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٥٠,٢	٥٧,٣	٧٦,٢	١٣٧,٩	١٠٢,٣	٩٣,٦	نسبة القروض المتعثرة مخصصا منها المخصصات إلى رأس المال
٢٤,٩	٢٥,٤	٣٢,٠	٣٥,٥	٢٨,٤	٢٧,٨	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	العائد على الأصول
٨,٠	٧,٩	٧,٤	٦,٤	٦,٢	٦,٩	العائد على حقوق الملكية
٦٦,٥	٥٧,٩	٥٦,٨	٤٦,٢	٢٧,٨	٢٤,٩	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
١١٧,٢	١٠٤,٣	١٠٧,٦	٩٢,٤	٦٢,٠	٥٣,٠	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
١٢٧,٦	١٧٥,٠	١٧٠,٩	١٢٩,١	٦١,٧	٨٥,٦	صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال والاحتياطيات
المجموعة المحبذة:						
٥,٤	٥,٣	٥,٨	٥,٥	٦,١	٦,٠	نسبة رأس المال إلى الأصول
٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	نسبة الأصول المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الأصول
٦٦,٠	٦٩,٠	٦١,١	٥١,٨	٥٩,٤	٦١,١	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض المتعثرة
٤٦٨,١	٥١٢,٢	٥٨٦,٧	٧٧٣,٤	٨٥٤,٨	٨٤٥,٦	نسبة الإقراض من البنوك إلى رأسمال البنوك

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

١/ من الضروري توخي الحذر عند تفسير مؤشرات السلامة المالية ، وذلك بسبب جوانب القصور المتبقية في تطبيق البنوك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

# صندوق النقد الدولي

## الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨

### ملحق معلومات

أعدته إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

(بالتشاور مع إدارات أخرى)

٣ يوليو ٢٠٠٨

الصفحة

المحتويات

- أولا — العلاقات بين ليبيا وصندوق النقد الدولي ..... ٢
- ثانيا — العلاقات بين ليبيا ومجموعة البنك الدولي ..... ٥
- ثالثا — قضايا إحصائية ..... ٧

**الملحق الأول — العلاقات بين ليبيا وصندوق النقد الدولي**  
(في ٣١ مايو ٢٠٠٨)

أولاً- حالة العضوية: انضمت في ١٧/٩/١٩٥٨؛ المادة الثامنة

ثانياً- حساب الموارد العامة:	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	١١٢٣,٧٠	١٠٠,٠٠
حيازات العملة لدى الصندوق	٧٢٨,٢٠	٦٤,٨
وضع الاحتياطي لدى الصندوق	٣٩٥,٥١	٣٥,٢٠
ثالثاً- إدارة حقوق السحب الخاصة:	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي التخصيص التراكمي	٥٨,٧٧	١٠٠,٠٠
الحيازات	٥٦٥,٩٥	٩٦٢,٩٧

رابعاً- المشتريات والقروض القائمة: لا يوجد

خامساً- آخر الترتيبات المالية: لا يوجد

سادساً- الالتزامات المتوقعة تجاه الصندوق: لا يوجد

سابعاً- ترتيب سعر الصرف:

اعتمدت السلطات في الأول من يناير ٢٠٠٢ نظاماً لربط العملة الوطنية ربطاً ثابتاً تقليدياً بحقوق السحب الخاصة بسعر ٠,٦٠٨ وحدة لكل دينار ليبي. وفي يونيو ٢٠٠٣، تم تخفيض سعر الدينار بنسبة ١٥% حتى أصبح يعادل ٠,٥١٧٥ وحدة حقوق سحب خاصة. و من ١٤ فبراير ١٩٩٩ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ تم تطبيق نظام لسعر الصرف المزدوج يتألف من سعر صرف "رسمي" مربوط بوحدات حقوق سحب خاصة وسعر صرف "خاص" مربوط بالدولار الأمريكي.

## ثامنا - نظام الصرف:

في يونيو ٢٠٠٣، ألغت السلطات القيود المفضية إلى ممارسات أسعار الصرف المتعددة. وفي نفس التاريخ أيضا، قُبلت الجماهيرية الالتزامات المنصوص عليها في الأقسام ٢(أ) و ٣ و ٤ من المادة الثامنة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

## تاسعا - مشاورات المادة الرابعة

تعقد مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا على أساس دورة زمنية مدتها ١٢ شهرا. وقد ناقش المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٧ آخر تقرير لخبراء الصندوق حول هذه المشاورات (الوثيقة SM/07/116).

## عاشرا - المساعدة الفنية:

- ١- أغسطس ٢٠٠١: بعثة إدارة شؤون النقد والصرف المعنية بالعمليات النقدية والرقابة المصرفية ونظام المدفوعات.
- ٢- ديسمبر ٢٠٠٣: دورة تدريبية لمدة أسبوعين عن البرمجة المالية (معهد صندوق النقد الدولي وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).
- ٣- فبراير ٢٠٠٤: بعثة إدارة شؤون المالية العامة المعنية بتعزيز السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات.
- ٤- مايو ٢٠٠٤: بعثة إدارة النظم النقدية والمالية المعنية بعمليات السياسة النقدية واستحداث الأدوات والأسواق المالية.
- ٥- يونيو ٢٠٠٥: بعثة إدارة النظم النقدية والمالية المعنية بإصلاح القطاع المالي بما في ذلك إعادة هيكلة الجهاز المصرفي.
- ٦- يونيو ٢٠٠٥: بعثة إدارة الإحصاءات متعددة القطاعات المعنية بإحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات الحسابات القومية (الجزء الأول).
- ٧- يوليو ٢٠٠٥: بعثة إدارة شؤون المالية العامة المعنية بإصلاح مصلحتي الضرائب والجمارك.
- ٨- أغسطس/سبتمبر ٢٠٠٥: بعثة إدارة الإحصاءات متعددة القطاعات المعنية بالإحصاءات النقدية وإحصاءات ميزان المدفوعات (الجزء الثاني).
- ٩- بعثات معنية بالرقابة المصرفية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (في مايو ويوليو وأغسطس وسبتمبر ٢٠٠٥).

- ١٠ - إبريل ٢٠٠٦: بعثة إدارة شؤون المالية العامة المعنية بإصلاح الإدارة المالية العامة.
- ١١ - يونيو ٢٠٠٦: تعيين مستشار مقيم لشؤون الحسابات القومية في مهمة طويلة الأجل.
- ١٢ - بعثتان معنيتان بالرقابة المصرفية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (في مايو وأغسطس ٢٠٠٦).
- ١٣ - بعثتان للمتابعة معنيتان بإصلاح إدارة الضرائب من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (في أغسطس وديسمبر ٢٠٠٦).
- ١٤ - أكتوبر/نوفمبر ٢٠٠٦: بعثة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة الشؤون القانونية لاستكمال المراجعة الاعتيادية لنظام الصرف الأجنبي وفقا للمادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.
- ١٥ - فبراير ٢٠٠٧: بعثة للمتابعة معنية بإحصاءات ميزان المدفوعات من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.
- ١٦ - فبراير/مارس ٢٠٠٧: بعثة تمهيدية معنية بتحديث وإعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية.
- ١٧ - مارس ٢٠٠٧: بعثتان من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط معنيتان بمراجعة إحصاءات مؤشر أسعار المستهلكين وإنشاء إحصاءات أسعار المنتجين، على التوالي.
- ١٨ - يوليو ٢٠٠٧: بعثة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية معنية بإدارة الأصول السيادية والاحتياطيات وعمليات السياسة النقدية وعمليات المحاسبة والتدقيق بالبنك المركزي.
- ١٩ - نوفمبر ٢٠٠٧: بعثة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية معنية بتحديث وإعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي.
- ٢٠ - يناير/فبراير ٢٠٠٨: بعثة للمتابعة معنية بإحصاءات ميزان المدفوعات من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.
- ٢١ - فبراير/مارس ٢٠٠٨: بعثة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية معنية بالعمليات النقدية.
- ٢٢ - نوفمبر ٢٠٠٧-إبريل ٢٠٠٨: ثلاث بعثات معنية بالرقابة المصرفية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

## الملحق الثاني: العلاقات بين ليبيا ومجموعة البنك الدولي

أعدّه خبراء البنك الدولي

(في ١٧ يونيو ٢٠٠٨)

١- أصبحت ليبيا عضوا في مجموعة البنك الدولي عام ١٩٥٨، حيث انضمت إلى كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في سبتمبر ١٩٥٨، وإلى المؤسسة الدولية للتنمية في أغسطس ١٩٦١، وإلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إبريل ١٩٩٣. ولم تقدم مجموعة البنك الدولي أي قروض لليبيا حتى اليوم، إذ أن تطوير الأصول البترولية الليبية منذ عام ١٩٦٠ وضع ليبيا في مصاف البلدان المنتجة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية، وأتاح لها الموارد اللازمة لإنشاء بنية تحتية واسعة النطاق وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين.

٢- في عام ٢٠٠٧ قام البنك الدولي وحكومة ليبيا بالتوقيع على اتفاق للتعاون الفني، بميزانية إجمالية قدرها واحد مليون دولار أمريكي أسهم بها كل من الطرفين. وينص الاتفاق على تمويل البرنامج الاستشاري الاقتصادي المشترك، الموجّه نحو دعم وزيادة عملية الإصلاح الجارية في ليبيا، ويغطي الفترة من أول يوليو ٢٠٠٧ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨. وتم الشروع في أنشطة في مجالات تقييم مناخ الاستثمار، وبيئة الأعمال والبيئة القانونية، ودعم تطوير رؤية ليبيا ٢٠٢٥. كما بدأ العمل في مراجعة الإنفاق العام في أغسطس ٢٠٠٧، وكان عمل البعثة الرئيسية في نوفمبر ٢٠٠٧، ومن المقرر استكمال الوثيقة في أكتوبر ٢٠٠٨. وتستفيد مراجعة الإنفاق العام من المدخلات التي يقدمها خبراء صندوق النقد الدولي.

٣- أوفد البنك الدولي بعثة في مارس ٢٠٠٨ لتقديم مدير إدارة المغرب العربي الجديد إلى السلطات الليبية، ولمناقشة برنامج العمل المقترح مع ليبيا. وقد أعلنت السلطات الليبية رغبتها في مواصلة العمل في مراجعة الإنفاق العام، ولكن أشارت إلى أن المراجعة ينبغي أن تأخذ في اعتبارها آخر التطورات (قرار القذافي بتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٨ بإعادة تشكيل الحكومة).

٤- تم عقد حلقتين تطبيقتين على مستوى رفيع في إبريل ٢٠٠٨. وكانت الأولى معنية بمناقشة وضع "ليبيا في طور التحول". وقامت بتغطية الاستراتيجية الاقتصادية، وإدارة الإيرادات النفطية، والتحويلات الاجتماعية. وكانت الثانية معنية بمناقشة "موضوعات تطور القطاع الخاص" وحظيت بمشاركة إيجابية من القطاع الخاص.

٥- من المعتزم القيام بعدة أنشطة في العام المالي ٢٠٠٩ تشمل: أ) استكمال مراجعة الإنفاق العام؛ ب) دعم المساعدة الفنية بخصوص الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومراجعة اللوائح التنظيمية للأعمال، وإعداد تقييم للمناخ الاستثماري. ومن الأنشطة المعتزمة أيضا مراجعة وتحديث مذكرة التفاهم ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتتضمن مجالات العمل المشترك المقترحة الأخيرة المساعدة الفنية بشأن بناء القدرات والمسوح الإحصائية.

## الملحق الثالث - ليبيا: قضايا إحصائية

١- تعاني قاعدة البيانات الليبية من بعض العيوب، ولكنها كافية بشكل عام لممارسة الرقابة. ولا تزال هناك مواطن ضعف في مجالي الحسابات القومية وميزان المدفوعات، إلى جانب (١) الإجراءات المتعلقة بالمفاهيم وإعداد البيانات التي يستند إليها جمع الإحصاءات في القطاعات المختلفة؛ (٢) جوانب قصور في تغطية البيانات ودوريتها وحدائتها؛ (٣) عدم اتساق البيانات بين مختلف القطاعات؛ (٤) عدم وجود نظام لتسجيل البيانات، باستثناء البيانات النقدية، من أجل تيسير عملية تحديث قاعدة البيانات التشغيلية لدى إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الفترات التي تتخلل البعثات. وتزداد حدة هذه القضايا بوجود أوجه ضعف مؤسسية، والافتقار إلى التعاون فيما بين الهيئات، وكثرة الهيئات ذات المسؤوليات غير المحددة بوضوح والمتداخلة في بعض الأحيان.

٢- وقد قامت بعثة إدارة الإحصاءات متعددة القطاعات في عام ٢٠٠٥ (٤-٩ يونيو و٢٧ أغسطس-٣ سبتمبر) بدراسة الإجراءات المتعلقة بالمفاهيم وإعداد بيانات الحسابات القومية، ومؤشرات الأسعار، والتجارة الخارجية، والنقود والأعمال المصرفية، وإحصاءات مالية الحكومة. ووضعت التوصيات الرامية إلى إدخال التحسينات على هذه الأنظمة؛ وحثت ليبيا على التعجيل بالمشاركة في "النظام العام لنشر البيانات". وقام مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بإعداد البيانات الوصفية لقطاع الأسعار والقطاع الخارجي والمطلوبة للمشاركة في هذا النظام العام. وفي شهر فبراير ٢٠٠٦، أعلنت السلطات قرارها المشاركة في "النظام العام لنشر البيانات" كإطار لتطوير النظام الإحصائي وقامت بتعيين منسق لشؤون هذا النظام العام. وحتى يتسنى للسلطات الليبية المشاركة في هذا النظام، ينبغي أن تقدم للصندوق البيانات الوصفية والخطط النهائية التي تتضمن أولويات محددة لتحسين النظام الإحصائي.

### الحسابات القومية

٣- تم إحراز بعض التقدم في إعداد تقديرات إجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي حتى نهاية عام ٢٠٠٤ استناداً إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. غير أن ما يعرقل عملية الإعداد هو ارتفاع معدل دوران الموظفين والفترات الطويلة التي يستغرقها الحصول على المعلومات الأساسية من المصادر المختلفة، لا سيما من الهيئات الحكومية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، لم يعد كثير من المسوح مواكبا للعصر. فالبيانات السنوية حتى عام ٢٠٠٢، تم إبلاغها إلى إدارة الإحصاءات في عام ٢٠٠٤، ونشرت في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"، ومع ذلك، لا تزال التقديرات غير متسقة تماماً مع مجموعات البيانات الأخرى. وقد اكتمل إجراء مسح جديد لقطاع الأسر في عام ٢٠٠٣.

٤- ولتحسين إحصاءات الحسابات القومية، انتهت بعثة إدارة الإحصاءات لعام ٢٠٠٥ إلى عدة توصيات تضمنت ما يلي: (١) إنشاء جهاز إحصائي قومي لإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية وتنسيق برنامج العمل

الإحصائي القومي؛ (٢) إنشاء مجلس إحصائي قومي يكون بمثابة لجنة للتنسيق بين الهيئات المعنية تتمتع بصلاحيات قانونية للإشراف على إعداد إحصاءات الحسابات القومية؛ (٣) نقل مسؤولية الحسابات القومية من مجلس التخطيط الوطني إلى الإدارة العامة للإحصاء والتعداد التابعة للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق واستحداث عدد إضافي من الوظائف الدائمة يتراوح بين ٦ و ١٠ وظائف؛ (٤) تحديد أولويات تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتحديد البيانات اللازمة لذلك؛ (٥) تحسين الاستبيانات المستخدمة في مسح التشييد والصناعة التحويلية وإطار المنشآت؛ (٦) إجراء مسح منتظمة لأنشطة الخدمات الرئيسية، والنتاج الزراعي، وأنشطة التشييد في القطاعين العام والخاص؛ (٧) تحسين التقديرات المتعلقة بشركات النقل، والتخزين، والاتصالات (عن طريق إدراج شركات الطيران الثلاث، ومؤسسات الشحن، وشركات الاتصالات ضمن قطاع الخدمات)، وبالنسبة للهامش التجاري (باستبعاد هامش السلع التي لا تمر عبر تجارة الجملة أو التجزئة).

٥- وقد عينت إدارة الإحصاءات مستشارا مقيما لشؤون إحصاءات الحسابات القومية للمساعدة في تنفيذ توصيات إدارة الإحصاءات بشكل خاص، ولتحسين الحسابات القومية بشكل عام. وقد بدأت مهمة المستشار في يونيو ٢٠٠٦ واستغرقت عاما واحدا وتم تجديدها لعام آخر بناء على طلب السلطات. وقد ركز المستشار على تحديد مصادر جديدة للبيانات ووضع نظام لجمع البيانات اللازمة. كذلك قام المستشار بتنسيق العمل من أجل تشكيل عدة لجان فنية لضمان اتساق البيانات التي يحصل عليها معدو الحسابات القومية مع البيانات التي تعدها الهيئات الأخرى. وقد أنهى المستشار عمله في يونيو ٢٠٠٨ وقامت السلطات بإنتاج إحصاءات حسابات قومية معدلة.

## إحصاءات الأسعار

٦- يستند مؤشر أسعار المستهلكين إلى أوزان ترجيحية مشتقة من مسح ميزانية قطاع الأسر للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، ولا يغطي إلا طرابلس، وتستخدم فيه سنة ١٩٩٩ كسنة أساس، وتعد بياناته اعتبارا من عام ٢٠٠٠ وما بعده. وفي عام ٢٠٠٧ تم إعداد مؤشر جديد يستند إلى مسح ميزانية قطاع الأسر للعام ٢٠٠٣. ويمكن الاطلاع على كلا المؤشرين بفترة تأخر شهر وهما منشوران في الموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي على شبكة الإنترنت. ويجري حاليا إجراء مسح جديد لنفقات الأسر بين نوفمبر ٢٠٠٧ وأكتوبر ٢٠٠٨. وسوف تستخدم بيانات الإنفاق لتحديث مؤشر أسعار المستهلكين وتوسيع نطاق تغطيته الجغرافية بحيث يشمل ثماني مناطق حضرية وريفية - طرابلس، وبنغازي، وسبها، وغريان، وسرت، والجبل الأخضر، ومصراة، والزواية. ويستند المؤشر الرسمي الآن إلى مسح قطاع الأسر لعام ٢٠٠٣ ومن المعتزم نشر مؤشر محدث بنطاق تغطية أوسع في يناير ٢٠١٠.

٧- وقد أوصت بعثة إدارة الإحصاءات لعام ٢٠٠٥ بضرورة أن يتوخى معدو البيانات ما يلي: (١) توسيع نطاق تغطية مؤشر أسعار المستهلكين الجديد ليشمل مدينتي بنغازي وسبها بالإضافة إلى طرابلس؛ (٢) الاقتراب بنظام التصنيف المستخدم إلى المعايير الدولية (لا سيما بإدراج خدمات المساكن التي يقطنها مالكوها

والسلع المستعملة ضمن سلة مؤشر أسعار المستهلكين)؛ (٣) تعديل البنود الموسمية والبنود الناقصة مؤقتاً؛ (٤) تعديل توصيف كل البنود وتحديد الاسم التجاري وبلد المنشأ للتأكد من دقة جمع البيانات؛ (٥) الاستعاضة عن البيانات الإدارية المستخدمة في تقدير الإيجارات بعينة من الوحدات المؤجرة؛ (٦) وضع المنهجية اللازمة لإعداد بيانات مؤشر لأسعار المنتجين.

## الإحصاءات النقدية والمالية

٨- لا تزال بعض أوجه القصور المنهجية تشوب البيانات النقدية المقدمة لإدراجها في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" بالرغم من تحسن درجة حدتها ومستوى جودتها بدرجة كبيرة. ولتحسين الإحصاءات النقدية والمالية، خلصت بعثتا إدارة الإحصاءات لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ إلى التوصيات التالية: (١) تعديل تصنيف المصرف الليبي الخارجي كمؤسسة مالية مقيمة وإدراجها تحت شركات الإيداع الأخرى، وتضمينه في التغطية المؤسسية للمسح النقدي؛ (٢) اعتماد طريقة تقييم الأدوات المالية على أساس أسعار السوق والأخذ بإجراءات المحاسبة على أساس الاستحقاق لإضافة الفائدة المستحقة إلى قيمة الأداة؛ (٣) إعادة تقييم حيازات مصرف ليبيا المركزي من الذهب النقدي حسب أسعار سوق الذهب في نهاية الفترة؛ (٤) تحديد كل الحسابات ذات الصلة بصندوق النقد الدولي في الميزانية العمومية لمصرف ليبيا المركزي، مع الاسترشاد في ذلك بتوجيهات إدارة المالية بصندوق النقد الدولي؛ (٥) تعديل تصنيف مؤسسات الائتمان المتخصصة، إذا بدأت في إصدار خصوم ايداعية، بإدراجها تحت شركات الإيداع الأخرى وتضمينها في نطاق التغطية المؤسسية للمسح النقدي؛ (٦) تعديل/إعداد نماذج للمصارف للإبلاغ بالبيانات بحيث تحتوي على تقسيمات كافية للمراكز حسب العملة المقوم بها والأداة المالية والقطاع الاقتصادي للطرف المقابل بحيث تتوافق مع هيكل استثمارات الإبلاغ الموحدة.

## بيانات المالية العامة

٩- لا يزال نظام معلومات المالية العامة في ليبيا مشتتاً وغير متسق مع المعايير الدولية، فهو مصمم لأغراض الإبلاغ الإداري بموجب قانون مالية الحكومة وليس لتقديم المعلومات الإحصائية في حينها لأغراض التخطيط والتحليل الاقتصاديين. غير أنه قد تم إدخال تحسينات كبيرة على هذا النظام. ويجري حالياً إبلاغ خبراء الصندوق بصفة دورية ببيانات شهرية وربع سنوية لأهم مكونات الإيراد والإنفاق.

١٠- ولتحسين بيانات المالية العامة، خلصت بعثة إدارة الإحصاءات لعام ٢٠٠٥ إلى التوصيات التالية: (١) اعتماد نظام مركزي يعهد إلى أمانة المالية بإدارة جميع حسابات ميزانية الحكومة المركزية؛ (٢) توسيع النطاق الذي تغطيه حسابات الحكومة المركزية بتضمين العمليات خارج الميزانية وعمليات الحكومات المحلية؛ (٣) إعداد بيانات وصفية لإحصاءات مالية الحكومة تتعلق بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات وأساس القيد ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية، بغية نشرها في الموقع الإلكتروني المخصص للنظام العام لنشر البيانات؛ (٤) اعتماد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، الصادر عن الصندوق، كإطار منهجي

مترايط لإنتاج ونشر بيانات المالية العامة الشهرية وربع السنوية والسنوية. ومن شأن ذلك أن يشجع على قيد جميع الأصول والخصوم على أساس الاستحقاق وبقيم السوق. ولتحقيق هذه الغاية، قامت إدارة الإحصاءات بتدريب اثنين من موظفي مصرف ليبيا المركزي، أحدهما في عام ٢٠٠٧ والآخر في عام ٢٠٠٨.

## بيانات ميزان المدفوعات

١١- تقوم ليبيا منذ عام ٢٠٠٠ بإبلاغ إدارة الإحصاءات على نحو منتظم بالبيانات السنوية لميزان المدفوعات على النسق المعتمد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. غير أن هذه البيانات يشوبها بعض القصور الذي يرجع أساسا إلى ما يلي: (١) عدم وضوح المنهجية المستخدمة؛ (٢) عدم مواكبة المسوح لروح العصر؛ (٣) عدم وجود تفاصيل عن عناصر البيانات؛ (٤) الافتقار إلى التغطية الشاملة للبيانات التجارية؛ (٥) العيوب المنهجية في إعداد الحساب المالي.

١٢- ولتحسين إحصاءات ميزان المدفوعات، خلصت بعثة إدارة الإحصاءات لعام ٢٠٠٥ إلى التوصيات التالية: (١) تضمين قانون المصارف أحكاما تلزم جميع القطاعات المقيمة بإبلاغ البيانات اللازمة لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (على أن يكون مصرف ليبيا المركزي هو الجهة المفوضة قانونا بإعداد البيانات ومع فرض عقوبات على عدم الامتثال، وعدم الدقة في إبلاغ البيانات، وانتهاك شرط السرية، إلخ.)؛ (٢) إرساء مبدأ عقد اجتماعات شهرية للتنسيق مع الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، واللجنة الشعبية العامة للمالية (مصلحة الجمارك)، واللجنة الشعبية العامة للتخطيط، واللجان الشعبية/الهيئات الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص التي يمكنها توفير البيانات المصدرية عن القطاع الخارجي؛ (٣) حث كبار الموظفين على السعي للاستفادة من فرص التدريب، بما في ذلك دورات صندوق النقد الدولي في مجال إحصاءات ميزان المدفوعات؛ (٤) إيجاد برامج آلية لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات على النسق المعتمد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات والانتقال إلى نظام الإبلاغ الإلكتروني في الهيئات المبلّغة. وإضافة إلى ذلك، تم اقتراح عدد من الإجراءات لتحقيق ما يلي: (١) إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات بأسلوب يتوافق مع الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات من حيث تطبيق معايير الإقامة/عدم الإقامة، وأسس القيد (مبدأ الاستحقاق)، والتقييم (سعر السوق)، ونطاق التغطية، وغيرها؛ (٢) تحسين البيانات المصدّرة بعدة سبل منها إجراء مسوح للاستثمار الأجنبي المباشر والخدمات والتحويلات، ومسح لإنشاء سجل للأعمال؛ (٣) تحسين النطاق الذي تغطيه بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظة عن طريق إجراء مسح للشركات النفطية ذات الصلة التي تقع مقرها الرئيسية في الخارج والشركات خارج قطاع الهيدروكربونات؛ (٤) توسيع نطاق تغطية حساب الدخل بتضمينه جميع معاملات المصرف الليبي الخارجي وشركات النفط التي تستخدم موظفين غير مقيمين؛ (٥) إعداد إحصاءات التجارة الخارجية باستخدام المفاهيم والتعاريف المتعارف عليها دوليا.

١٣- قامت بعثة من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بزيارة مصرف ليبيا المركزي في طرابلس خلال الفترة من ١١-٢٢ فبراير ٢٠٠٧ لتقييم التقدم المحرز في تطوير البنية التحتية المؤسسية

لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وإسداء المشورة الفنية لتحسين نظم جمع بيانات ميزان المدفوعات، وتحديد مجالات معينة لتقديم مزيد من المساعدة الفنية الرامية إلى تحسين نظم إعداد البيانات. وبعد أن اجتمعت البعثة مع المسؤولين في البنوك والهيئات الحكومية المختلفة، وضعت نماذج لكل هيئة كي يستخدمها مصرف ليبيا المركزي في جمع البيانات المصدّرية ذات الصلة. وعلمت البعثة أن اللجنة الشعبية العامة للتخطيط شكلت في عام ٢٠٠٦ لجنة للتعاون بين الهيئات لمعالجة القصور في تغطية إحصاءات التجارة الخارجية، ومن المتوقع إصدار تقرير يتضمن بيانات شاملة ومتسقة عن التجارة الخارجية مع منتصف عام ٢٠٠٧. وقد وجدت بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التي قامت بزيارة طرابلس في الفترة ٢٧ يناير-٧ فبراير ٢٠٠٨ أن معظم هذه التوصيات لم ينفذ. كذلك لم تنفذ حتى الآن معظم مسوح القطاع غير المصرفي والتوصية الخاصة بتشكيل اللجنة للتعاون بين الهيئات في تغطية إحصاءات التجارة الخارجية. ومن التوصيات المهمة للغاية والتي تتطلب إجراء حاسما ضرورة قيام المؤسسة الوطنية للنفط بتقديم معلومات أكثر تفصيلا عن معاملاتها في الصادرات والواردات، وضرورة قيام مصلحة الجمارك بمعالجة قضايا القيد على استثمارات الإعلان الجمركي. وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية استحداث أحكام في قانون المصارف تُلزم جميع القطاعات المقيمة بإبلاغ البيانات اللازمة لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وأخرى تنص على زيادة الموارد البشرية المطلوبة لإعداد ميزان المدفوعات، فقد لاحظت البعثة أن الموظفين الحاليين يمتلكون المهارات الأساسية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه مع البعثة.

ليبيا: جدول بالموثرات المتعارف عليها اللازمة لأغراض الرقابة  
(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠٠٨)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
شهري	شهري	شهري	يونيو/٢٠٠٨	مايو/٢٠٠٨	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	يونيو/٢٠٠٨	إبريل/٢٠٠٨	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية <sup>١</sup>
شهري	شهري	شهري	يونيو/٢٠٠٨	إبريل/٢٠٠٨	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	يونيو/٢٠٠٨	إبريل/٢٠٠٨	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	يونيو/٢٠٠٨	إبريل/٢٠٠٨	الميزانية العمومية للمصرف المركزي
شهري	شهري	شهري	يونيو/٢٠٠٨	إبريل/٢٠٠٨	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري	شهري	شهري	يونيو/٢٠٠٨	إبريل/٢٠٠٨	أسعار الفائدة <sup>٢</sup>
شهري	شهري	شهري	مايو/٢٠٠٨	مارس/٢٠٠٨	مؤشر أسعار المستهلكين
سنوي	شهري	شهري	فبراير/٢٠٠٨	ديسمبر/٢٠٠٧	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل <sup>٣</sup> - الحكومة العامة <sup>٤</sup>
سنوي	شهري	شهري	فبراير/٢٠٠٨	ديسمبر/٢٠٠٧	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل <sup>٣</sup> - الحكومة المركزية
شهري	شهري	شهري	مايو/٢٠٠٨	ديسمبر/٢٠٠٧	أرصدة الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية <sup>٥</sup>
سنوي	سنوي	سنوي	مايو/٢٠٠٨	ديسمبر/٢٠٠٧	ميزان الحساب الجاري الخارجي
سنوي	سنوي	سنوي	مايو/٢٠٠٨	ديسمبر/٢٠٠٧	صادرات وواردات السلع والخدمات
سنوي	سنوي	سنوي	مايو/٢٠٠٨	ديسمبر/٢٠٠٧	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	مايو/٢٠٠٨	ديسمبر/٢٠٠٧	إجمالي الدين الخارجي

- ١/ تتضمن الأصول الاحتياطية المرهونة أو الملتزم بها على أي نحو آخر وكذلك المراكز الصافية في المشتقات.  
٢/ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون وسندات الخزنة.  
٣/ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.  
٤/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق الممولة من الميزانية والصناديق خارج الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.  
٥/ تتضمن تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

إدارة  
العلاقات  
الخارجية

# صندوق النقد الدولي

## نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي  
700 19<sup>th</sup> Street, NW  
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم ١١٤/٠٨  
للنشر الفوري  
September 9, 2008

### صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لعام ٢٠٠٨

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٨ يوليو ٢٠٠٨ مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية<sup>١</sup>.

#### خلفية

منذ رفع عقوبات الأمم المتحدة عن ليبيا في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بعد أكثر من عشر سنوات، باشرت ليبيا إجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية وتعجيل التحول نحو اقتصاد السوق. وقد أسهم تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من ٢٠٠٧ في زيادة اهتمام المستثمر الأجنبي، لا سيما في قطاع الهيدروكربونات والقطاع المصرفي ومشروعات البنية التحتية. غير أنه على الرغم من التقدم المحرز

<sup>١</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد عودة الخبراء إلى مقر الصندوق، يقومون بإعداد تقرير يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيس المجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني. وتورد نشرة المعلومات المعممة هذه ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين كما أعربوا عنها أثناء المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي في ١٨ يوليو ٢٠٠٨ استنادا إلى تقرير خبراء الصندوق.

خلال السنوات الأخيرة في عملية تحرير الاقتصاد، فإن الاقتصاد الليبي لا يزال خاضعا إلى حد كبير لسيطرة الدولة ومعتادا اعتمادا كبيرا على موارد الهيدروكربونات. ففي عام ٢٠٠٧ أسهم النفط الخام والغاز بنحو ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي و ٩٠% من مجموع الإيرادات الحكومية و ٩٨% من مجموع الصادرات.

وفي مارس ٢٠٠٨ أطلقت الحكومة "برنامج توزيع الثروة" بغية توزيع جزء من الثروة النفطية على السكان وتقليص حجم العمالة في القطاع الحكومي. وسوف تكون المبالغ المنصرفة في هيئة نقد وأسهم في مشروعات. وكان المبلغ المعلن مبدئيا لهذا البرنامج يتراوح بين ٢٥ مليار و ٣٠ مليار دينار ليبي (٢٠ - ٢٥ مليار دولار)، غير أن الموافقة صدرت لاحقا على ٤,٦ مليار دينار ليبي فقط (٣,٨ مليار دولار) للعام الحالي. وتواصل السلطات النظر في حجم التوزيع السنوي في السنوات المقبلة وشكله وأساليبه تنفيذه.

وعلى الرغم من تسارع وتيرة التضخم، فقد ازدادت قوة الأداء الاقتصادي الكلي في عام ٢٠٠٧، حيث حقق الاقتصاد نموا في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦,٨%، مدعوما بتوسع قطاع الهيدروكربونات (٣,٩%) و حدوث زيادة سريعة في الأنشطة غير الهيدروكربونية (١٠,٣%). وقد اتسم النمو بالقوة على وجه الخصوص في قطاعات التشييد والنقل والتجارة. وفي الوقت ذاته، ارتفع متوسط التضخم ارتفاعا كبيرا ليصل إلى ٦,٢%، مدفوعا في معظمه بارتفاع أسعار الأغذية و حدوث زيادة ملحوظة في الإنفاق العام. وتسارعت وتيرة التضخم في الربع الأول من العام الحالي حتى بلغ ١٢% في المتوسط (من سنة إلى أخرى).

ورغم ارتفاع الإيرادات النفطية، فقد انخفض فائض المالية العامة في الجماهيرية في عام ٢٠٠٧ حتى بلغ ٢٦% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٦. ويرجع ذلك للزيادة السريعة في كل بنود الإنفاق تقريبا (٤٥%)، وإن كانت بوتيرة أبطأ قليلا مما كان متصورا في الميزانية العامة. وقد أسفر قرار رفع الأجور في القطاع العام عن ارتفاع فاتورة الأجور بنحو ٥٠%، كما زاد الإنفاق الرأسمالي زيادة سريعة.

وعلى الصعيد الخارجي، انخفض فائض الحساب الجاري إلى ٣٤% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة ٤٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، نتيجة للزيادة الكبيرة في الواردات (٣٣%). ومع استمرار الصادرات النفطية المرتفعة زاد تراكم صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي حتى وصلت إلى ما يقارب ٨٠ مليار دولار. وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الليبي بنسبة ١% في ٢٠٠٧ وبنحو ٥%

في الربع الأول من ٢٠٠٨ نتيجة اقتران آثار تزايد معدل التضخم وازدياد قوة اليورو مقابل حقوق السحب الخاصة (المربوط بها الدينار الليبي).

وتسارع معدل النمو في النقود بمعناها الواسع حتى بلغ ٤١% في عام ٢٠٠٧، نتيجة الزيادة الكبيرة في صافي الأصول الأجنبية والزيادة السريعة في الإنفاق العام، بما في ذلك الإقراض المشتق الذي تقوم به المصارف الإنمائية المتخصصة. وقد ارتفع الائتمان المقدم إلى القطاع غير الحكومي من تلك المصارف بنحو ٣٦% بينما سجل الائتمان المقدم من المصارف التجارية ارتفاعا بنحو ١٥%. وظلت أسعار الفائدة منخفضة فأصبحت سالبة إلى حد كبير بالقيمة الحقيقية في ظل ارتفاع معدل التضخم. وفي إطار جهود معالجة السيولة الزائدة، قام مصرف ليبيا المركزي برفع سعر الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية إلى ٢,٢٥% ونسبة الاحتياطي الإلزامي إلى ٢٠%. وفي مايو ٢٠٠٨ استحدثت شهادات الإيداع الخاصة به في سياق جهوده المستمرة لتعزيز إطار السياسة النقدية.

وقد تأسست الهيئة الليبية للاستثمار في مارس ٢٠٠٧، وتعتزم السلطات استثمار معظم رأسمال الهيئة الأولى والذي يتراوح بين ٤٠ مليار و ٥٠ مليار دولار في استثمارات بالخارج وعلى أساس تجاري، كما تحرص على أن تخضع إدارة هذه الهيئة لجهة إدارية مؤهلة ومستقلة. وتتوافق عموما التحسينات الأخيرة في إطار الهيئة التشغيلي مع توصيات خبراء الصندوق.

وقد تحقق التقدم في مختلف الإصلاحات الهيكلية، على نحو يتوافق إلى حد ما مع توصيات الصندوق السابقة في إطار المساعدة الفنية واستراتيجية الإصلاح متوسطة الأجل (التقرير القطري لخبراء الصندوق رقم 06/137). فقد تم وضع إطار سليم لإدارة الثروة النفطية من خلال إنشاء الهيئة الليبية للاستثمار؛ وأجريت الإصلاحات في الإدارة الجمركية وأنشئ مكتب ضريبي لكبار المكلفين؛ وتم توحيد عرض الميزانية وبدأ العمل لإنشاء وحدة للمالية العامة الكلية؛ وتمت خصخصة عدد كبير من المؤسسات العامة؛ وتم خفض العمالة في القطاع العام بمقدار الثلث وتحويلها إلى القطاع الخاص. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ استُكملت إجراءات خصخصة اثنين من كبرى المصارف المملوكة للدولة، وفي إبريل ٢٠٠٨ تم دمج اثنين من المصارف التجارية العامة الثلاثة المتبقية. وقد تم دمج معظم المصارف الأهلية كذلك في مصرف واحد، وتم التوصل إلى اتفاق مع مؤسسات مالية من الإمارات العربية المتحدة وقطر لإنشاء مصرفين جديدين.

ولا تزال المساعدات الليبية لتخفيف أعباء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قائمة على أساس الإعفاء من مدفوعات الفائدة واستخدام مزيج من عمليات المبادلة وإعادة جدولة أصل الدين. وقد أفادت السلطات أنه تم بالفعل التوصل إلى اتفاقات تستند إلى هذه الطرائق مع بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن المفاوضات جارية مع بلدان أخرى.

### تقييم المجلس التنفيذي

أعرب المديرون التنفيذيون عن ارتياحهم لاستمرار قوة أداء الاقتصاد الكلي في ليبيا، مما ينعكس في تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي - لا سيما في قطاع غير الهيدروكربونات - وتحقيق فوائض كبيرة في أرصدة المالية العامة والحساب الجاري الخارجي، ويستند إلى البيئة الخارجية المواتية والإصلاحات الاقتصادية الجارية التي تقوم بها السلطات. واتفق المديرون على أن الآفاق الاقتصادية للجماهيرية لا تزال مواتية على المدى المتوسط، ولكنهم أكدوا الحاجة إلى وقف التسارع المشاهد مؤخراً في وتيرة التضخم، والناجم بصفة خاصة عن الزيادة في أسعار الأغذية، وتحقيق مزيد من التقدم في الإصلاحات الهيكلية خلال المرحلة المقبلة، دعماً لمبادرة السلطات الجديرة بالترحيب من أجل التعجيل بالتحول من الاقتصاد الخاضع لسيطرة الدولة إلى اقتصاد السوق.

وشدد المديرون على أن ضرورة تركيز الجهود المبذولة لاحتواء التضخم على تقييد موقف المالية العامة وذلك عن طريق الحد من الزيادة السريعة في الإنفاق العام، الأمر الذي قد يهدد جودة الإنفاق. ورحبوا بعزم السلطات الليبية على الحد من أي زيادات إضافية في أجور القطاع العام واستكمال إصلاحات الخدمة المدنية. وأقر المديرون بالحاجة إلى تحديث البنية التحتية في الجماهيرية، وشجعوا السلطات على الاستمرار في تحديد أولويات الاستثمار العام والتأهب لزيادة تقليص المشروعات المقررة إذا لم تنحسر الضغوط التضخمية. وسوف يتعين تعزيز الإدارة المالية العامة، بما في ذلك عن طريق توحيد عملية إعداد الميزانية وتنفيذها تحت مسؤولية اللجنة الشعبية العامة للمالية.

ورحب المديرون بقرار السلطات الليبية بتحديد نطاق برنامج توزيع الثروة في ٢٠٠٨ - مع مواصلة التركيز على زيادة رأس المال البشري - إزاء خلفية حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وزيادة التضخم. وسوف يتعين

الاستمرار في هذا المنهج المتحفظ في المرحلة المقبلة لتجنب مزاحمة الإنفاق ذي الأولوية، وتثبيط أنشطة التبرج، وزيادة تخفيض الضغوط التضخمية. وذكر المديرين أن الإصلاحات المقررة للإدارة العامة في سياق برنامج توزيع الثروة قد تخلق فرصة لمعالجة أوجه عدم الكفاءة، ولكنهم أشاروا إلى ضرورة توجيه العناية لدرء الخطر عن عملية تقديم الخدمات العامة الأساسية. وأوصوا السلطات بالتأني عند النظر في خطط الإصلاح بالتشاور مع البنك الدولي.

وأشاد المديرين بالسلطات لتوخيها الشفافية في إنشاء الهيئة الليبية للاستثمار، ولتحسينات التي أدخلتها على إطار عمل هذه الهيئة. وأكدوا على أهمية القيود التي تفرضها الهيئة على الاستثمار المحلي، كما شجعوا السلطات على مواصلة تعزيز الإطار التشغيلي للهيئة وفقا لأفضل الممارسات الجاري تطويرها لصناديق الثروة السيادية. وأشاد المديرين كذلك بالجهود التي بذلها مصرف ليبيا المركزي مؤخرا لتقييد السياسة النقدية عن طريق زيادة سعر الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية ونسبة الاحتياطي الإلزامي. وأشاروا إلى الفائدة التي يمكن أن تتحقق بزيادة الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية مرحبين في هذا الشأن باستحداث شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي.

وأثنى المديرين على السلطات الليبية لما أحرزته من تقدم في مجال مشروعات خصخصة المصارف وإعادة هيكلتها. وشجعوا السلطات على وضع الصيغة النهائية لخطط خصخصة المصرفين المتبقين من المصارف التجارية العامة. وقالوا إنه من الضروري كذلك إنشاء هيئة مستقلة لإعادة هيكلة المصارف بحيث تنتقل إليها ملكية المصارف الإنمائية المتخصصة وتشرف على إعادة هيكلتها وخصصتها.

واتفق المديرين على أن الجماهيرية أفادت من ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة نظرا لما يوفره من ركيزة نقدية قوية مع السماح بقدر من المرونة في سعر الصرف الدينار مقابل فرادى العملات الرئيسية. وأشاروا إلى النفع الذي يتحقق من التحول في نهاية المطاف إلى مستوى أعلى من المرونة في سعر الصرف، وإن كان ينبغي أن يكون تدريجيا وأن يسبقه تحول نحو الإدارة النقدية القائمة على قواعد السوق وتنمية الخبرات في مجال أسواق النقد الأجنبي. وقد أحاط المديرين علما بتقييم خبراء الصندوق الذي يشير إلى أن الدينار مقوم بأقل من قيمته إلى حد ما في الوقت الراهن، وأن ذلك على الأرجح أمر عارض نظرا للتطور المتوقع في أوضاع المالية العامة والحساب الجاري استنادا إلى السياسات الحالية.

ورحب المديرين بالتزام السلطات بمواصلة تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية بهدف تيسير أعمال رصد وتحليل التطورات على نحو أفضل حتى يمكن الاسترشاد بها في وضع السياسات. وحثوا السلطات على وضع إطار لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية.

وشجع المديرين السلطات على مواصلة تقديم مساعدات تخفيف أعباء الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو يتوافق مع مبادرة "هيببىك".

*نشرات المعلومات المعممة* هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

**ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية أساسية، ٢٠٠٤-٢٠٠٧**  
(الحصة = ١١٢٣,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)  
السكان: ٦,٠٤ مليون (٢٠٠٧)  
إجمالي الناتج المحلي للفرد: ١١٤٨٤ دولارا أمريكيا (٢٠٠٧)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
أولية				
(التغير السنوي %)				
٦,٨	٥,٩	٩,٩	٦,٠	<b>الدخل القومي والأسعار</b>
١٠,٣	٧,٩	١٣,٦	٦,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٣,٩	٤,٣	٧,٢	٥,٥	من غير الهيدروكربونات
٦,٢	١,٤	٢,٩	١,٠	من الهيدروكربونات تضخم مؤشر أسعار المستهلك
(من إجمالي الناتج المحلي %)				
٦١,٤	٦٥,١	٦٢,٩	٥٣,٦	<b>مالية الحكومة المركزية</b>
٥٥,٢	٦٠,٢	٥٨,٥	٤٦,٤	الإيرادات
٦,٢	٤,٩	٤,٥	٧,٢	منها: الهيدروكربونات غير الهيدروكربونات
٣٥,٢	٢٩,٥	٣٢,١	٣٩,٧	الإفناق وصافي الإقراض
١٤,٢	١٣,٤	١٣,٩	٢٣,٥	الجاري
٢١,٠	١٦,٢	١٨,٢	١٦,٢	الرأسمالي
٢٦,٢	٣٥,٥	٣٠,٩	١٣,٩	رصيد المالية العامة الكلي
٢٩,٠ -	٢٤,٧ -	٢٧,٦ -	٣٢,٥ -	رصيد غير الهيدروكربونات (العجز -)
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
٤٠,٨	١٥,٣	٣٠,٦	١٣,٣	<b>المؤشرات النقدية</b>
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	النقود بمعناها الواسع
١٤,٥	١١,٧	٨,٤	١,١ -	سعر الفائدة على الودائع (الودائع لمدة سنة، %) استحقاقات على الاقتصاد
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
٤٤,٥	٣٩,٢	٣١,٤	٢٠,٤	<b>القطاع الخارجي</b>
٤٣,٤	٣٨,٢	٣٠,٥	١٩,٥	صادرات السلع
١٧,٤	١٣,١	١١,٢	٨,٨	منها: الهيدروكربونات
٢٣,٨	٢٥,٢	١٧,٤	٧,٤	واردات السلع
٣٤,٠	٤٥,٨	٣٨,٤	٢٢,٣	رصيد الحساب الجاري
٧٨,٨	٥٨,٧	٣٩,٣	٢٥,٩	% من إجمالي الناتج المحلي
٣٥,٧	٢٧,٩	٢٣,٠	١٦,٢	صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي
١٥,٧	١٦,٢	١٧,٤	١٤,٤	منه: صافي الاحتياطيات الدولية
٠,٤٠	٣,١٤ -	٩,١١	٨,٥٠ -	(بما يعادل شهور الواردات من السنة التالية) سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

## بيان الدكتور عبد الشكور شعلان

### بشأن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

١٨ يوليو ٢٠٠٨

١- نيابة عن السلطات الليبية، أتوجه بالشكر لخبراء الصندوق على المناقشات المثمرة التي أجروها حول بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨، وعلى الدعم الذي قدموه في سياق المساعدة الفنية والذي يحظى بكل تقدير. كذلك تقدر السلطات الليبية استمرار المشاركة البناءة من إدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي في القضايا المتعلقة بالسياسات وألويات الإصلاح.

#### آخر التطورات

٢- للسنة الرابعة على التوالي، استمر التوسع الاقتصادي السريع في الجماهيرية خلال عام ٢٠٠٧، مرتكزا على ارتفاع أسعار النفط وزيادة اهتمام المستثمرين. وقد بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ٦,٨%، وهو أعلى المعدلات المسجلة في بلدان المغرب العربي. وشمل التوسع قاعدة واسعة من الأنشطة وكان الفضل فيه للزيادة الملحوظة في أنشطة القطاعات غير الهيدروكربونية والتي سجلت معدلا تجاوز ١٠%، مع إسهام التشييد والنقل والتجارة بالنصيب الأكبر حتى أصبحت أهم مصادر النمو في هذه القطاعات. واستمر تحقيق فوائض ضخمة في المالية العامة وفي معاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي، كما أدت سرعة تراكم الأصول الأجنبية الصافية لدى مصرف ليبيا المركزي إلى مزيد من الدعم للمركز الدائن الخارجي على أساس صاف، وهو مركز قوي أصلا في الجماهيرية. وفي نفس الوقت، قطعت السلطات الليبية شوطا كبيرا نحو تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية المهمة، ومنها إصلاحات القطاع المصرفي والخدمة المدنية والتجارة. وتقف هذه الإنجازات شاهدا على عزم السلطات على تحويل الاقتصاد الليبي من اقتصاد تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد قائم على الرأسمالية الشعبية.

٣- وليس من المستغرب أن ضغوط الأسعار بدأت في الظهور مؤخرا، مثلما لوحظ في كثير من البلدان الأخرى، وهو ما يرجع في معظمه إلى تصاعد أسعار الغذاء العالمية. ومع ذلك، تدرك السلطات الليبية أهمية

دور سياسة المالية العامة في احتواء الضغوط التضخمية، ومن ثم فهي تعمل على تقليص المصروفات الرأسمالية المخططة حتى تتلاءم مع الطاقة الاستيعابية والتنفيذية للاقتصاد من أجل حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفي الوقت ذاته، تُعطي السلطات اهتماما كبيرا لانتقاء المشاريع وترتيبها وفق الأولوية وتحديد تسلسلها، الأمر الذي سيسهم أيضا في الحفاظ على جودة الإنفاق العام والحد من الاختناقات. وعلاوة على ذلك، يجري العمل على فرض قيود تحد من الاعتماد على مؤسسات الإقراض المتخصصة في تمويل الميزانية، كما قامت السلطات مؤخرا بتشديد الأوضاع النقدية كأحد التدابير الاستباقية الرامية إلى كبح التضخم. وتمثل هذه التدابير، إلى جانب الاستقرار المتوقع في أسعار الغذاء العالمية، ركيزة يستند إليها التراجع التدريجي المتوقع في معدل التضخم بدءا من عام ٢٠٠٩ وما بعده. وإضافة إلى ذلك، أنشأت السلطات الليبية مؤخرا لجنة وزارية لمراقبة تطورات التضخم واتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى على مستوى السياسات حسب الاقتضاء.

## الآفاق والسياسات

٤- تتفق السلطات مع تقييم خبراء الصندوق الذي يشير إلى استمرارية آفاق الاقتصاد الليبي الإيجابية على المدى المتوسط. فمن المتوقع أن يظل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالغ القوة بشكل عام، نظرا للاحتمالات الإيجابية في سوق النفط وزيادة الاستثمارات في قطاعي البنية التحتية والهيدروكربونات. ومن المنتظر أن تسهم هذه المشاريع في تمهيد السبيل لزيادة نمو الإنتاجية وارتفاع الناتج الممكن في فترة تتراوح بين المدى المتوسط إلى الطويل. ومع ذلك، تترك السلطات كل الإدراك أن هذه الاحتمالات المواتية ليست خالية من المخاطر. ومن هذا المنطلق فهي لا تزال ملتزمة بالحفاظ على النمو القوي، بما في ذلك عن طريق زيادة تنويع الاقتصاد من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والمضي في تنفيذ الاستثمارات اللازمة في قطاع الهيدروكربونات، والأهم من ذلك كله معالجة اختناقات البنية التحتية في الجماهيرية.

## التطورات والسياسات والإصلاحات في مجال المالية العامة

٥- ظلت سياسة المالية العامة في عام ٢٠٠٧ تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى زيادة الإنفاق الإنمائي لدعم النمو القوي على المدى الطويل وضرورة ادخار جانب من إيرادات الموارد غير المتجددة لضمان مصدر دائم للدخل يكفل الحد من الاعتماد على النفط. وقد احتفظت المالية العامة بأوضاعها القوية، حيث يقدر

فأنضها الكلي بنحو ٢٦% من إجمالي الناتج المحلي، مدعوما بقوة الإيرادات المتحققة من الموارد الهيدروكربونية. وإضافة إلى ذلك، بدأت التحسينات في الإدارة الضريبية والجمركية تؤتي ثمارها بالفعل، حسبما يتبين من الزيادة السريعة في الإيرادات الضريبية غير النفطية. وعلى جانب النفقات، تم توجيه النصيب الأكبر من هذه الزيادة في عام ٢٠٠٧ نحو تمويل المصروفات الرأسمالية التي تعتبر الحاجة إليها شديدة. فقد كانت الضرورة تقتضي زيادة الأجور بالنظر إلى القاعدة المنخفضة التي تبدأ منها. والأهم من ذلك هو أن ارتفاع أجور القطاع العام اقترن ببدء العمل في برنامج كبير لخفض عدد العاملين في الخدمة المدنية. وإضافة إلى ذلك، أمكن تحقيق تقدم كبير في إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية المهمة على مستوى المالية العامة، بما في ذلك إنشاء مكتب لكبار المكلفين ووحدة للسياسات المالية الكلية، وتوحيد عرض الميزانية. كذلك تمت خصخصة عدد كبير من المؤسسات العامة كما تنظر السلطات في عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع المرافق العامة وغيرها من المشاريع الرامية إلى رفع الكفاءة في تقديم الخدمات العامة.

٦- وفي مارس ٢٠٠٧، أنشأت السلطات هيئة تشجيع الاستثمار كي تتولى إدارة الأصول المالية للدولة، بما في ذلك أصول صندوق الاحتياطي النفطي، بغية التأكد من وجود إطار سليم لإدارة الثروة النفطية. وتعتزم السلطات استثمار رأسمال الهيئة الأولي الذي يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مليار دولار أمريكي في مشاريع تجارية معظمها في الخارج، وذلك من خلال جهات دولية مؤهلة ومستقلة تعمل في مجال إدارة الأموال. وسوف تقتصر التحويلات من الهيئة إلى الميزانية على ما تحققه من أرباح الاستثمار، كما تعتزم الهيئة الالتزام بمعايير عالية المستوى للشفافية والتشغيل. ويتضمن قرار إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار الصادر في مارس ٢٠٠٨ عددا كبيرا من توصيات خبراء الصندوق، كما تم إدخال تحسينات إضافية على إطارها التشغيلي.

٧- ولا تزال سياسة المالية العامة في عام ٢٠٠٨ تهدف إلى تغطية برنامج الاستثمار الجاري، وإن كان يُتوقع أن تتخفف نسبة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي الناتج المحلي. وتغطي ميزانية ٢٠٠٨ أيضا برنامج توزيع الثروة الذي بدأ مؤخرا، حيث تؤكد السلطات على أهمية اقتسام الثروة النفطية مع المواطنين. وإلى جانب الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة، يهدف برنامج توزيع الثروة إلى تقليص حجم الجهاز الحكومي وتشجيع أنشطة القطاع الخاص. ولم تتم المصادقة في عام ٢٠٠٨ إلا على مبلغ صغير نسبيا للتوزيع في إطار البرنامج. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن زيادة التحويلات المترتبة على ذلك تأتي مصحوبة بتثبيت فاتورة الأجور. ولا تزال السلطات تدرس حجم التوزيعات السنوية لفترة القادمة والشكل الذي ينبغي أن تكون عليه وطرائق تنفيذها، كما تتوي التشاور مع البنك الدولي بشأن خطط إصلاح الإدارة العامة أثناء إعدادها.

٨- وبالنسبة لما بعد عام ٢٠٠٨، تنوي السلطات الحفاظ على سياسة المالية العامة الداعمة من أجل التوصل إلى فائض كبير في المالية العامة وتخفيف الضغوط التضخمية. وإضافة إلى ذلك، سوف تثابر السلطات في جهودها الرامية إلى زيادة الإيرادات من الموارد غير الهيدروكربونية، وهي تقدر أهمية التحليل الذي أُجري لقياس مدى استمرارية أوضاع المالية العامة وتؤيد تقييم خبراء الصندوق الذي يشير إلى استمرارية هذه الأوضاع في الجماهيرية إذا استمرت في اتباع سياساتها الحالية. وتجدر الإشارة إلى أن الموارد العامة لا تزال قادرة على الصمود أمام أي تراجع في أسعار النفط إلى مستوى يصل إلى ٩٠ دولارا للبرميل – وهو سيناريو غير مرجح بسبب التحول الذي يمكن أن يكون هيكليا في أسعار النفط العالمية. فضلا على ذلك، يؤكد التحليل أن موقف المالية العامة الحالي يتسق مع الحفاظ على العدالة بين الأجيال.

#### قضايا السياسة النقدية والقطاع المالي وسعر الصرف

٩- تواصل ليبيا تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحديث إطار السياسة النقدية وتطوير القطاع المالي. وقد تسارع نمو النقود بمعناها الواسع في عام ٢٠٠٧، نظرا للزيادة الكبيرة في صافي الأصول الأجنبية وزيادة السرعة في الإنفاق العام، بما في ذلك تقديم القروض من خلال مؤسسات الإقراض المتخصصة. وترى السلطات أن المصادر النقدية ليست هي المصادر الأساسية للتضخم المتزايد في مؤشر أسعار المستهلكين، حيث كان ارتفاع أسعار الغذاء أكبر عامل مساهم في ارتفاع التضخم. ورغم ضيق المجال أمام السياسة النقدية نظرا للتقييد بنظام ربط سعر الصرف، فقد كثف مصرف ليبيا المركزي جهوده لتشديد السياسة النقدية سعيا منه لتخفيض السيولة الزائدة. وفي هذا السياق، تم رفع كل من أسعار الفائدة والاحتياطي الإلزامي في مايو ٢٠٠٨، كما بدأ المصرف مؤخرا في إصدار شهادات الإيداع، بدعم من المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق، وهو ما يُنتظر أن يفسح مجالا أكبر لتعزيز إدارة السيولة عن طريق زيادة الاعتماد على أدوات السوق. وفي نفس الوقت، شرع المصرف في برنامج مكثف للتعاون الفني مع الصندوق بهدف تحديث هيكله التنظيمي وتحسين نظام المدفوعات، وصولا في نهاية المطاف إلى تعزيز قدرته على إدارة سياسة نقدية أكثر اعتمادا على الإجراءات الاستباقية.

١٠- وتتمتع المصارف التجارية بمستوى جيد من رؤوس الأموال، حيث بلغت النسبة الكلية لكفاية رأس المال ١٠% تقريبا في نهاية عام ٢٠٠٧. ورغم أن مستوى القروض المتعثرة لا يزال مرتفعا، فهو يسير في

اتجاه هبوطي مستمر. وتدرك السلطات أهمية النظام المالي السليم لدعم النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية. وفي هذا الخصوص، تم تحقيق تقدم كبير في إصلاحات القطاع المصرفي، بما في ذلك الخصخصة وإعادة الهيكلة، فضلا على إحكام الرقابة المصرفية. أما عن خصخصة المصارف التي بدأت في عام ٢٠٠٧، فقد تمت بالفعل خصخصة اثنين من المصارف التجارية العامة الخمس عن طريق بيعها لعدد من المصارف التجارية الأجنبية البارزة التي تولت شؤون الإدارة على الفور مع خيار شراء أسهم إضافية بحد أقصى ٥١% من مجموع الأسهم خلال فترة تتراوح بين ٣-٥ سنوات. وفي إبريل ٢٠٠٨، تم دمج اثنين من المصارف الثلاث المتبقية، كما تم دمج معظم المصارف الإقليمية لتشكيل مصرفا واحدا. وفي الفترة القادمة، تخطط السلطات لخصخصة المصرفين التجاريين العاملين المتبقين عن طريق سوق الأوراق المالية المنشأة حديثا. وإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاق مع مؤسسات مالية من الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر لإنشاء مصرفين جديدين.

١١- وفيما يتصل بالرقابة المصرفية، يعمل مصرف ليبيا المركزي، معتمداً على توصيات المساعدات الفنية التي قدمها الصندوق، على تحسين أساليب رقابته المكتبية، وتصنيفه للقروض، وحساباته لكفاية رأس المال. كذلك تم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق للتعاون الفني في مجال الرقابة المصرفية. وتدرك السلطات المخاطر التي تشكلها مؤسسات الإقراض المتخصصة على أنشطة الوساطة المصرفية والتنمية، وهي تعزز في هذا الصدد تعزيز رقابة المصرف المركزي عليها، مع النظر في التعاقد مع استشاريين دوليين لوضع خطة عمل لإصلاحها. ومع فتح السوق الليبية للمصارف الأجنبية، أرست هذه الإصلاحات الأساس اللازم لإيجاد قطاع مصرفي قادر على المنافسة.

١٢- وقد أثبت نظام ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة صلاحيته الكبيرة للاقتصاد الليبي، حيث أتاح ركيزة نقدية موثوقة، مع إتاحة بعض المرونة في سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية المنفردة. وتجدر الإشارة إلى أن شدة تقلب أسعار النفط والاعتماد الكبير على الصادرات النفطية تزيد من تقاوم أوجه الضعف الكبيرة التي تشوب منهجية تقدير أسعار الصرف التي أنشأتها المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف، كما تبرز المصاعب التي ينطوي عليها تطبيق قرار الرقابة لعام ٢٠٠٧ على البلدان المنتجة للنفط. وعلى ذلك، تتفق السلطات مع الرأي القائل بأن نتائج تقدير سعر الصرف ينبغي اعتبارها نتائج إرشادية فحسب وتوحي الحذر في تفسيرها.

## إصلاحات وقضايا أخرى

١٣- تم إحرار تقدم في الإصلاحات التجارية، بما في ذلك التنسيق الجاري مع بلدان المغرب العربي بشأن القواعد التنظيمية المالية والأطر الإحصائية ونظام تسوية المدفوعات، إلى جانب تبسيط متطلبات التوثيق لأغراض التجارة مع هذه البلدان. وإضافة إلى ذلك، تم إلغاء الرسوم الجمركية على جميع الواردات تقريبا، ومن المخطط تقديم مساعدة فنية من البنك الدولي للجماهيرية بشأن الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

١٤- ولا تزال السلطات الليبية ملتزمة بمواصلة تحسين جودة البيانات الاقتصادية والمالية وزيادة نشرها وتحسين درجة حداثتها، حتى يتسنى الاسترشاد بها على نحو أفضل في صياغة السياسات. وقد استعانت السلطات مؤخرا بخبرة مستشار مقيم لشؤون إحصاءات الحسابات القومية في تنفيذ توصيات إدارة الإحصاءات التابعة لصندوق النقد الدولي وتحسين الحسابات القومية. وفي المرحلة المقبلة، تعزم السلطات تعزيز التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة مع معالجة جوانب النقص في القدرات والموارد البشرية على المدى المتوسط.

١٥- وعقب انسحاب ليبيا من المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبك")، قامت بوضع خطتها الخاصة لتخفيف أعباء هذه البلدان. وتواصل الجماهيرية تقديم مساعدات سخية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتفاوض معها على أساس حسن النية، بحيث يتم إعفاؤها من مدفوعات الفائدة والجمع بين أسلوب المبادلات وإعادة جدولة أصل الدين. وقد تم التوصل إلى اتفاق يركز على هذه الأساليب مع بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بينما لا تزال هناك اتفاقات أخرى في مرحلة التفاوض.